

التقرير السنوي

2020



البنك المركزي اليمني

التقرير السنوي

2020

صادر عن

الإدارة العامة للبحوث والإحصاء

البنك المركزي اليمني

المركز الرئيسي عدن



مجلس الإدارة



الدكتور / أحمد عبيد الفضلي
محافظ البنك المركزي اليمني
رئيس المجلس



الاستاذ / شكيب سعيد الحيشي
نائب محافظ البنك المركزي اليمني
نائب رئيس المجلس



الاستاذ / شرف محمد الفودي
عضواً



الدكتور / جلال إبراهيم فقيرة
عضواً



ممثل وزارة المالية



الاستاذ / عبدالرحمن محمد طرموم
عضواً

الفهرس

الصفحة	قائمة المحتويات
6	تقديم
7	المؤشرات الاقتصادية الرئيسية
	الفصل الأول
	الوضع الاقتصادي العالمي والتطورات الاقتصادية المحلية
9	أولاً/الوضع الاقتصادي العالمي
13	ثانياً/التطورات الاقتصادية المحلية
	الفصل الثاني
	النقود والإئتمان
18	أولاً/ميزانية البنك المركزي اليمني
20	ثانياً/الميزانية الموحدة للبنوك
24	ثالثاً/العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه
27	رابعاً/سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية
	الفصل الثالث
	المالية العامة
30	أولاً/الإيرادات العامة والمنح
32	ثانياً/النفقات العامة
34	ثالثاً/الميزان الكلي
34	رابعاً/الدين العام الداخلي
	الفصل الرابع
	القطاع الخارجي
37	أولاً/ميزان المدفوعات
44	ثانياً/موقف الدين العام الخارجي
(46 – 54)	الملاحق الإحصائية

تقديم

يسر البنك المركزي اليمني أن يضع بين يدي القراء والباحثين والمهتمين بالتطورات الاقتصادية النقدية والمالية في الجمهورية اليمنية التقرير السنوي لعام 2020. آمليين أن يعود بالفائدة على كل من يستخدمه.

ويستعرض التقرير السنوي التطورات الاقتصادية النقدية والمالية التي شهدتها الاقتصاد اليمني خلال عام 2020، ويتكون من أربعة فصول. تناول الفصل الأول الأوضاع الاقتصادية على المستويين العالمي والمحلي، بينما تناول الفصل الثاني آخر تطورات النقود والإئتمان. ويخصص الفصلان الثالث والرابع على التوالي للمالية العامة وتطورات القطاع الخارجي.

إن المستوى العالي من الجهود المبذولة من قبل الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، في إصدار هذا التقرير قد ساهم بشكل كبير في رقي الأداء السلس والفعال للبنك المركزي اليمني، لتستحق منا التقدير العميق. كما لا ننسى الإدارات الأخرى التي ساهمت بجهودها وبياناتها. لذلك، نود من هنا أن نعرب عن شكرنا الخاص للإدارات المعنية على ما قدموه في سبيل إنجاح هذا العمل الكبير.

والله الموفق ،،،

المحافظ

أحمد عبيد الفضلي

المؤشرات الاقتصادية الرئيسية

2020	2019	2018	المؤشر
			الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق:
14,012	12,606	11,579	مليار ريال
11.2	8.9	15.7	معدل نمو الناتج بالريال (%)
18,909	22,568	23,486	مليون دولار
-16.2	-3.9	-12.2	معدل نمو الناتج بالدولار (%)
			تضخم أسعار المستهلك :
35.0	10.0	14.3	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (نهاية الفترة)
23.1	12.0	27.6	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (المتوسط السنوي)
41.3	61.4	68.3	سعر تصدير النفط الخام (متوسط مرجح) دولار/ للبرميل
741	559	493	سعر الصرف (متوسط الفترة) ريال/ دولار أمريكي
669	591	526	سعر الصرف (نهاية الفترة) ريال/ دولار أمريكي
			القطاع النقدي والمصرفي
			العرض النقدي الواسع M2
			النقد M1
			شبه النقد
			القاعدة النقدية
			سرعة دوران النقود (مرة)
			المضاعف النقدي
			مالية الحكومة
			الإيرادات العامة
			النفقات العامة
			عجز الموازنة العامة
			القطاع الخارجي
			عجز الحساب الجاري
			صادرات السلع والخدمات
			الصادرات النفطية
			الصادرات غير النفطية
			واردات السلع والخدمات
			واردات المشتقات النفطية
			واردات السلع الغذائية
(نسبة النمو السنوية)			
16.5	8.5	28.5	
15.0	10.6	33.1	
-13.0	5.9	23.1	
13.3	11.5	28.3	
2.2	2.1	2.1	
1.8	1.7	1.8	
(نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)			
6.6	7.3	6.4	
12.2	12.9	14.3	
-5.6	-5.6	-7.9	
(نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)			
-3.4	-3.6	-2.1	
6.2	6.9	5.6	
3.8	4.9	3.9	
2.5	2.0	1.7	
44.4	45.4	37.7	
10.9	12.0	11.0	
16.5	12.9	9.1	

المصدر/ السلطات اليمنية وتوقعات صندوق النقد الدولي، يونيو 2021.

الفصل

الأول

الوضع الاقتصادي العالمي والتطورات الاقتصادية المحلية



أولاً/ الوضع الاقتصادي العالمي

بالإستناد إلى تقرير صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي عدد إبريل 2021) من المتوقع أن يتراجع النمو العالمي بنسبة 3.3% في عام 2020 مقابل نمو إيجابي بلغت نسبته 2.8% في عام 2019. ويرجع الإنكماش المسجل في عام 2020 نتيجة إنتشار جائحة كورونا (كوفيد 19) والتي كان لها الأثر الأبرز في تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة 4.7% والاقتصادات الصاعدة والنامية بما نسبته 2.2%. وأشارت التوقعات أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد إنخفض بما قيمته 3.7 ترليون دولار في عام 2020 ليصل إلى 83.8 ترليون دولار مقارنة بـ 87.6 ترليون دولار في العام السابق.

الجدير بالإشارة إليه أن الإنكماش المسجل في عام 2020 كان أقل حدة مما تنبأ به الصندوق ضمن مستجدات آفاق الاقتصاد

العالمي عدد أكتوبر 2020 والذي قدر حينها بتراجع نسبته 4.4%. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يتعافى الاقتصاد العالمي خلال عام 2021 بما نسبته 6% مدعوماً بنمو الاقتصادات المتقدمة بنسبة 5.1% والاقتصادات الصاعدة والنامية بنسبة 6.7% ليرتفع بذلك الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2021 ليسجل ما قيمته 93.9 ترليون دولار. كما يوصي الصندوق القائمين على إدارة الاقتصاد الى إنتهاج سياسات من شأنها زيادة معدلات الإنتاجية

توقعات نمو الاقتصاد العالمي			البيان
نسبة النمو (%)			
توقعات	تقديرات	توقعات	
2022	2021	2020	
4.4	6.0	3.3	نسبة نمو الاقتصاد العالمي
3.6	5.1	-4.7	نسبة نمو الاقتصادات المتقدمة
5.0	6.7	-2.2	نسبة نمو الاقتصادات الصاعدة والنامية
3.7	4.0	-3.4	نسبة نمو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
5.2	4.3	0.0	نسبة نمو البلدان النامية منخفضة الدخل

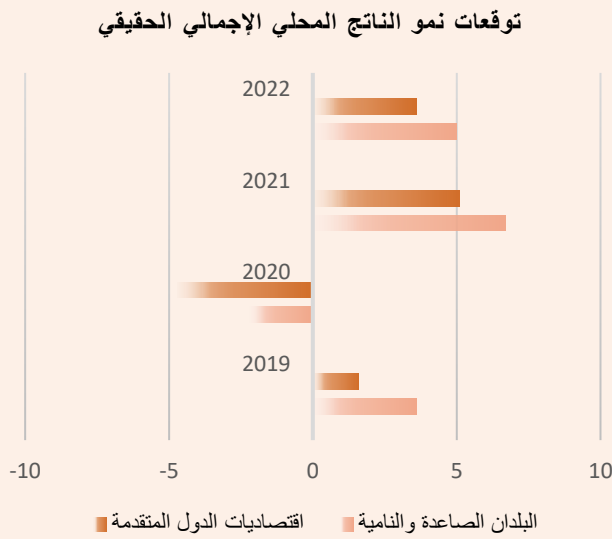
المصدر: صندوق النقد الدولي – آفاق الاقتصاد العالمي – عدد إبريل 2021.

مع ضمان تقاسم المكاسب بالتساوي، بالإضافة إلى المحافظة على بقاء الديون قابلة للاستدامة. وفي مجال التضخم فقد ارتفع خلال عام 2020 في الاقتصادات المتقدمة ليلعب معدله 1.6% مقارنة مع 0.7% في عام 2019 في حين إنخفض انخفاضاً طفيفاً في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ليلعب 4.9% مقابل 5.1% في عام 2019. وتشير تقديرات عام 2021 الى ارتفاع معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة الى حوالي 1.7%، في حين

سينخفض في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية ليسجل 4.4%. أما فيما يتعلق بالبطالة تشير التوقعات الى ارتفاع معدلات البطالة في عام 2020 وفي العام القادم 2021 بالنسبة لكل من الاقتصادات المتقدمة والنامية واقتصادات الأسواق الصاعدة. وفيما يلي نستعرض أهم التطورات الاقتصادية العالمية التي مرت بها مجموعات وأقاليم ودول العالم وفق مستويات تقدمها وارتباطها الإقليمي وأهميتها في الاقتصاد العالمي خلال عام 2020.

1. اقتصاديات الدول المتقدمة

تراجع نمو اقتصاديات الدول المتقدمة خلال عام 2020 ليسجل 4.7% مقابل نمو إيجابي بلغ معدله 1.6% عام 2019. ويعزى الإنكماش في اقتصاديات الدول المتقدمة في عام 2020



بدرجة رئيسية إلى ظاهرة تفشي جائحة كوفيد 19 التي كان لها الأثر الأبرز في تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يعاود نمو اقتصاديات هذه الدول في عام 2021 ليصل إلى 5.1%. نتيجة الدعم الإضافي الكبير من المالية العامة والتيسير النقدي المستمر. وبالمقابل إنخفاض معدل التضخم في

اقتصادات الدول المتقدمة ليصل إلى 0.7% في عام 2020 مقارنة بحوالي 1.4% في عام 2019، ويتوقع أن يرتفع التضخم إلى ما نسبته 1.6% في عام 2021. أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة في اقتصاديات الدول المتقدمة فقد سجلت ما نسبته 6.6% في عام 2020 مقارنة مع نسبة 4.8% في عام 2019. ويتوقع أن تنخفض معدلات البطالة نسبياً في اقتصاديات الدول المتقدمة لتسجل 6.2% في عام 2021.

الولايات المتحدة

تراجع نمو الاقتصاد الأمريكي خلال عام 2020 ليسجل 3.5% مقارنة بنمو إيجابي بلغت نسبته 2.2% في عام 2019. ومن المتوقع أن تتحسن الأفاق المستقبلية للاقتصاد الأمريكي

خلال العامين القادمين بفضل الدعم المقدم من المالية العامة حيث من المتوقع أن ينمو بنسب متفاوتة تصل إلى 6.4% و 3.5% على التوالي. وبالمقابل إنخفض معدل التضخم في اقتصادات الولايات المتحدة ليسجل 1.2% في عام 2020 مقارنة بـ 1.8% في عام 2019، ويتوقع أن يعاود التضخم بالارتفاع ليصل إلى ما نسبته 1.8% في عام 2021. أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية فقد سجلت ما نسبته 8.1% في عام 2020. في حين يتوقع أن تنخفض نسبتها في عام 2021 لتصل إلى 5.8%.

منطقة اليورو

هبط نمو اقتصاد منطقة اليورو بمعدل 6.6% خلال عام 2020 مقارنة مع نسبة نمو 1.3% في العام السابق، ويعزى الانخفاض في منطقة اليورو خلال عام 2020 إلى تأثير اقتصاداتها بتفشي وباء كورونا (كوفيد 19). ويتوقع أن ينتعش اقتصاد منطقة اليورو خلال العامين القادمين بنسبة 4.4% و 3.8% على التوالي. ويعود السبب في ذلك إلى توقع ارتفاع الدعم المالي بالإضافة إلى ارتفاع الطلب الخارجي والتحسين التدريجي في أوضاع الإقراض في القطاع الخاص. وتشير الأرقام إلى أن التضخم في منطقة اليورو سجل 1.5% خلال عام 2020 مقارنة بـ 1.7% في عام 2019، كما يتوقع أن ينخفض إلى ما نسبته 1.3% في عام 2021. وبالمقابل ارتفعت معدلات البطالة في اقتصاد منطقة اليورو لتسجل ما نسبته 7.9% في عام 2020. ويتوقع أن يستمر الارتفاع لتصل إلى 8.9% في عام 2021.

اليابان

إنكمش الاقتصاد الياباني بنسبة 4.8% في عام 2020 مقابل نمو إيجابي طفيف بلغ معدله 0.3% خلال عام 2019. ويتوقع أن يعاود نموه بنسق إيجابي خلال العامين القادمين بمعدل 3.3% و 2.5% على التوالي. وبالمقابل ارتفع معدل التضخم في الاقتصاد الياباني بمقدار طفيف من 0.6% في عام 2019 إلى 0.9% في عام 2020. ويتوقع أن ينخفض التضخم ليصل إلى ما نسبته 0.6% في عام 2021. في حين سجل معدل البطالة في اليابان حوالي 2.8% في عام 2020 وهو نفس المعدل المسجل في العام الماضي. ويتوقع أن ينخفض إلى ما نسبته 2.4% في عام 2021.

2. البلدان الصاعدة والنامية

تراجع نمو الاقتصادات الصاعدة والدول النامية ليسجل ما نسبته 2.2% خلال عام 2020، مقارنة بنمو إيجابي بلغت نسبته 3.6% في عام 2019. ويعود الانخفاض في معدل النمو

خلال 2020 إلى العوامل السلبية الناتجة عن تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19) بالإضافة إلى خروج تدفقات رأسمالية كبيرة من الأسواق الصاعدة نتيجة لتوقعات حدوث تغيير في السياسة النقدية الأمريكية. ومن المتوقع أن يرتفع نمو الاقتصادات الصاعدة والدول النامية خلال العامين القادمين بنسبة 6.7% و 5.0% على التوالي. من جانب آخر استقر معدل التضخم في اقتصادات البلدان الصاعدة والدول النامية عند مستوى 5.1% في عام 2020 مقارنة بما كان عليه في العام السابق. في حين يتوقع أن ينخفض التضخم بمعدل طفيف ليصل إلى ما نسبته 4.9% في عام 2021.

الدول الآسيوية الصاعدة والنامية

تراجع معدل نمو اقتصاديات الدول الآسيوية الصاعدة والنامية بنسبة 1.0% في عام 2020 مقابل نمو إيجابي بلغت نسبته 5.3% في العام السابق. باستثناء الاقتصاد الصيني الذي حقق نمو بلغ نسبته 2.3% في عام 2020 مقابل 5.8% في عام 2019. ومن المتوقع أن يعاود نمو اقتصاديات الدول الآسيوية الصاعدة والنامية خلال عامي 2021 و 2022 بنسب متفاوتة تصل إلى 8.6% و 6.0% على التوالي. ويأتي الاقتصاد الصيني كأهم اقتصاديات هذه المنطقة حيث من المتوقع أن ترتفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العامين القادمين لتصل إلى 8.4% و 5.6% على التوالي. نتيجة الجهود التنظيمية الكبيرة والدفعات التنشيطية القوية لرفع الطلب الإجمالي. وفيما يتعلق بمعدلات التضخم في اقتصادات الدول الآسيوية الصاعدة والنامية فقد إنخفض بمقدار طفيف خلال عام 2020 ليسجل 3.1% مقارنة مع معدل تضخم بلغ 3.3% في عام 2019. ومن المتوقع أن ينخفض في عام 2021 ليصل إلى 2.3%.

دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تراجع نمو الاقتصادات النامية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليسجل ما نسبته 3.4% في عام 2020 مقابل نمو إيجابي بلغت نسبته 0.8% في عام 2019. ويعزى ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي وتزايد القلاقل الاجتماعية في بعض الدول مثل ليبيا والعراق وسوريا ولبنان واليمن وهو ما عمل على خلق صدمات سلبية على كل من السياحة والتجارة كما عمل على خفض إنتاج النفط وضعف نمو الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة وضعف ثقة المستثمرين، وانخفاض القدرة التنافسية في كثير من الحالات، وارتفاع معدلات عجز المالية العامة. ويتوقع أن تعاود الاقتصادات النامية في دول الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا بالارتفاع في نمو اقتصاداتها خلال العامين القادمين بنسب متفاوتة لتصل إلى 4.0% و 3.7% على التوالي، مدفوعاً بانتعاش اقتصاديات الشركاء التجاريين وتوسيع الاستثمار العام والخاص. من جانب آخر ارتفع معدل التضخم من 7.6% في عام 2019 إلى 10.6% في عام 2020. ومن المتوقع أن تتزايد معدلات التضخم في اقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتصل إلى ما نسبته 12.4% في عام 2021.

ثانياً/ التطورات الاقتصادية المحلية

على الصعيد المحلي سجلت الأنشطة الاقتصادية في عام 2020 إنكماشاً نسبته 8.5% نتيجة الإنخفاض المسجل خاصة في الأنشطة النفطية، بالمقارنة مع نمو بلغ معدله 1.4% في عام 2019. ويرجع الإنكماش في الاقتصاد الوطني بدرجة رئيسية إلى إنخفاض عوائد صادرات النفط بسبب إنخفاض أسعار النفط العالمية، إضافة إلى التباطؤ الملحوظ في مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتجارة العالميين، التي أفرزتها جائحة كوفيد 19. أما فيما يتعلق بمعدل التضخم السنوي فقد ارتفع إلى ما نسبته 35% في نهاية عام 2020 مقارنة مع معدل تضخم سنوي منخفض بلغ 10% في نهاية عام 2019. ومن الملاحظ إلى أن التضخم المستورد يعتبر من أهم المحددات الرئيسية التي تؤثر سلباً على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد المحلي إلا أن العوامل الداخلية قد لعبت أيضاً دوراً في التأثير على الأوضاع التضخمية في البلاد.

وبالنسبة للعام الحالي 2021 للعام القادم 2022، تشير التوقعات إلى استمرار إنتشار جائحة كورونا (كوفيد - 19) قد يكون لهما تأثيراً سلبياً ملحوظاً على النشاط الاقتصادي العالمي بصفة عامة وعلى الاقتصاد اليمني بصفة خاصة، إضافة إلى ذلك لم تستمر الحكومة بالإعتماد على الإصدار النقدي من البنك المركزي لتغطية عجز الموازنة العامة، سيؤدي حتماً إلى مزيد من إنخفاض أسعار الصرف وإلى جانب ارتفاع أسعار الغذاء والنفط العالمية، سيساهم ذلك في زيادة وتيرة التضخم المتسارع. وهو ما سيشكل ضغطاً إضافية على وضع ميزان المدفوعات والإحتياجات. حيث من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.0% في عام 2021 ليعاود بعدها بإستعادة نسقة الإيجابي ليحقق معدل نمو في حدود 1.0% في عام 2022.

ومن جهة أخرى شهد منحنى المستوى العام للأسعار نسقاً تصاعدياً خلال عام 2020 بلغ معدله إلى حوالي 25% مقارنة بـ 10% في عام 2019. ويعود ذلك لتدهور قيمة الريال اليمني في سوق العملات والذي وصل حينها إلى مستويات تجاوزت ما وصلت إليه في خريف 2018. لينعكس مباشرة على أسعار السلع الأساسية المستوردة والتي تمثل حوالي 90% من إجمالي المواد المستهلكة. كما تشير التوقعات إلى بلوغ معدل التضخم ما يقارب 40% في نهاية عام 2021. ويشير المسح الخاص بالمؤشر الشهري لأدنى سعر للسلة الغذائية إلى بلوغ مستوى وسطي قدره 41,142 ريال يمني في عام 2020 مقابل 37,353 ريال في عام 2019، أي بنسبة زيادة تفوق 10%.

فيما يتعلق بتطورات السيولة المحلية ومكوناتها خلال عام 2020، ارتفع العرض النقدي (M2) في عام 2020 بمقدار 896.1 مليار ريال وبنسبة 15%، ليسجل 6869.8 مليار ريال. مقارنة مع زيادة مقدارها 469.5 مليار ريال وبما نسبته 8.5% في عام 2019. وجاء الارتفاع في عام 2020 نتيجة ارتفاع النقد في التداول بمقدار 437.1 مليار ريال أو ما نسبته 15.0%، وارتفاع الودائع تحت الطلب بمقدار 74.5 مليار ريال وبنسبة 11.4%. كما ارتفع شبة النقد في عام 2020 بمقدار 384.5 مليار ريال وبنسبة 26.8%، مقارنة بارتفاع قدره 78.1 مليار ريال وبنسبته 5.8% في عام 2019.

وقد شكلت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع بالريال 46.5% في عام 2020. مقارنة بـ 46.2% في عام 2019. وسجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى العرض النقدي الواسع بالريال 10.6% في عام 2020. مقارنة بنسبة 10.9% في عام 2019. فيما ظلت نسبة وداائع شبه النقد (ودائع لأجل والادخار والمخصصة) إلى العرض النقدي الواسع بالريال في عام 2020 كما كانت عليه في العام السابق عند مستوى 42.9%. فيما بلغت نسبة وداائع العملات الأجنبية إلى العرض النقدي الواسع 26.5%، مقارنة بنسبة 24.0% في عام 2019.

أما فيما يتعلق بتطورات أسعار الصرف فقد بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الريال اليمني 669 ريال لكل دولار في نهاية عام 2020 مقابل 591.2 ريال لكل دولار في نهاية عام 2019. ويعود هذا التدهور الملحوظ في العملة الوطنية أساساً للضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد اليمني جراء تأثير جملة من العوامل الظرفية والهيكلية التي تتعلق بتراجع

الإحتياطات من العملات الأجنبية وتقلص عوائد الصادرات المتأتية أساساً من الصادرات النفطية.

فيما يتعلق بتطورات المالية العامة، ارتفعت الإيرادات العامة للدولة في عام 2020 بمقدار 8.0 مليار ريال، أو ما نسبته 0.9% لتصل إلى 930 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره 179.0 مليار ريال وبنسبة 24.1% في عام 2019. ويلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت ما نسبته 6.6% في عام 2020. مقارنة بما نسبته 7.3% في عام 2019. كما ارتفعت النفقات العامة في عام 2020 بمقدار 87 مليار ريال أو ما نسبته 5.4% لتصل إلى 1712 مليار ريال لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 12.2% في عام 2020. مقارنة بإنخفاض قيمته 27.0 مليار ريال وبما نسبته 1.6% في العام السابق.

في حين أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة في عام 2020 عجزاً نقدياً مقداره 782 مليار ريال، مقابل عجز نقدي قيمته 703 مليار ريال في عام 2019. ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة في عام 2020 قد بلغت 54.3%. مقارنة بما نسبته 56.7% في عام 2019.

وبالنظر إلى تطورات الدين العام المحلي منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر من عام 2016، فقد سجل قيمة إجمالية بلغت نحو 3009 مليار ريال في نهاية عام 2020. مقارنة مع قيمة 2377 مليار ريال في عام 2019. وشكل الإقتراض من البنك المركزي في عام 2020 المصدر الأول بمقدار 2909 مليار ريال وبنسبة 96.7% من إجمالي الدين العام الداخلي. تليه (ودائع الوكالة، شهادات الإيداع) بقيمة إجمالية بلغت 100 مليار ريال وبنسبة 3.3% من إجمالي الدين العام الداخلي.

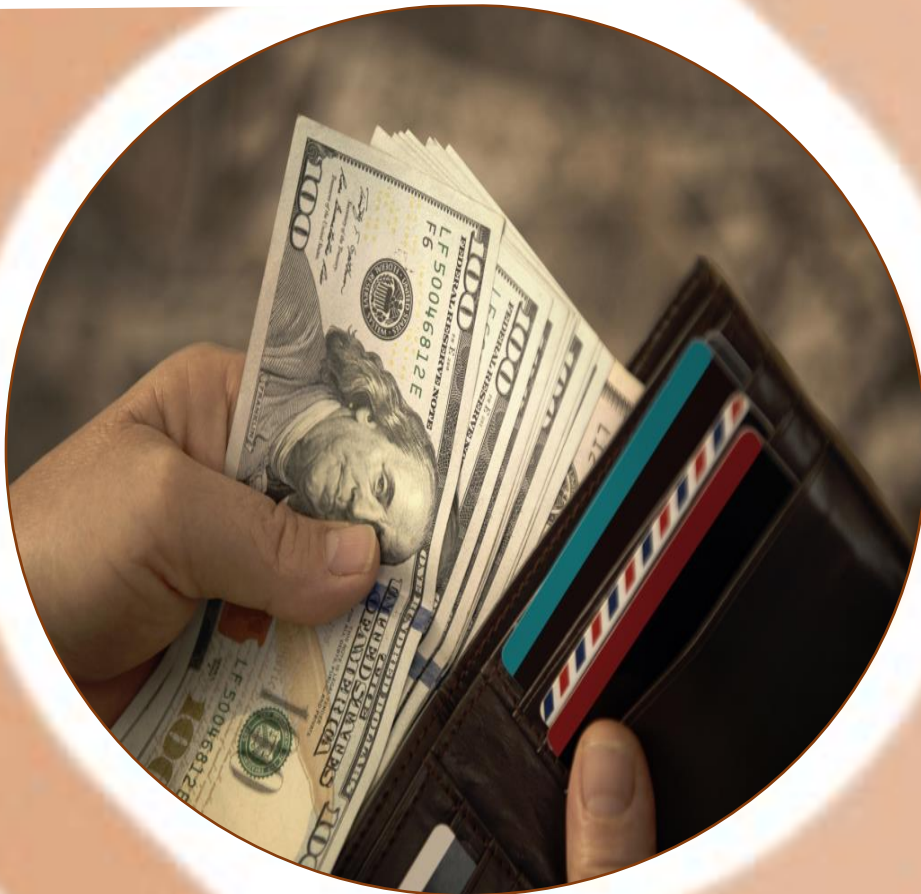
بخصوص تطورات القطاع الخارجي، أظهرت البيانات الأولية خلال عام 2020 حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 465.1 مليون دولار، لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.5% في عام 2020. وقد إنعكس هذا العجز على الإحتياطات الأجنبية الإجمالية للبنك المركزي اليمني لتسجل ما قيمته 937 مليون دولار في عام 2020 وهو ما يكفي لتغطية واردات اليمن لحوالي 1.3 أشهر. ويعود هذا العجز الحاصل في ميزان المدفوعات أساساً إلى عجز الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي.

وبالنظر إلى تطورات الدين العام الخارجي، تشير آخر التقديرات التي قام بها صندوق النقد الدولي لموقف الدين العام الخارجي لليمن إلى إنخفاض الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 52.0 مليون دولار أو ما نسبته 0.8% في عام 2020 ليسجل 6665 مليون دولار، وشكل ما نسبته 35.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. كما إنخفض رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية في عام 2020 بمقدار 83.3 مليون دولار (الأقساط والفوائد المسددة) ونسبة 5.5% ليسجل 1421.4 مليون دولار.

الفصل

الثاني

النقود والإئتمان



أولاً/ ميزانية البنك المركزي اليمني

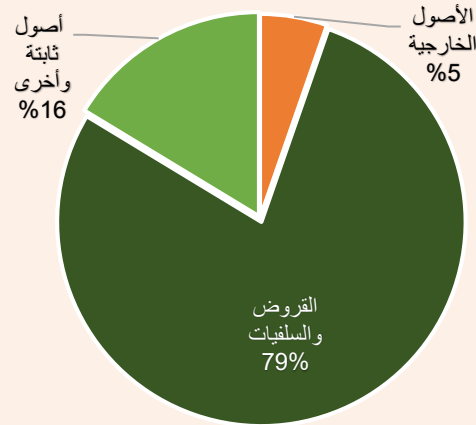
ارتفعت ميزانية البنك المركزي اليمني في عام 2020 بمقدار 727.5 مليار ريال أو ما نسبته 11.1%، لتسجل 7286.3 مليار ريال. مقارنة مع ارتفاع مقداره 808.5 مليار ريال وبما نسبته 14.1% في العام السابق.

الأصول

انخفضت الأصول الخارجية الصافية للبنك المركزي في عام 2020 بمقدار 305.0 مليار ريال أو ما نسبته 50.6%، لتسجل قيمة سالبة مقدارها 907.5 مليار ريال أي ما يعادل 2307.0 مليون دولار. مقارنة بإنخفاض مقداره 505.2 مليار ريال أو ما نسبته 519.2% في عام 2019.

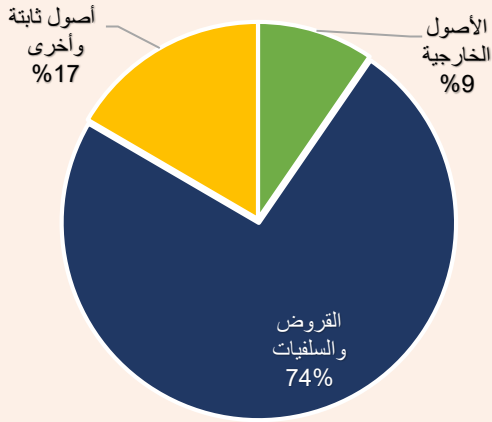
ميزانية البنك المركزي اليمني		
مليار ريال		
2020	2019	البيــــــــان
<u>387.8</u>	<u>628.4</u>	<u>الأصول الخارجية</u>
<u>6,898.5</u>	<u>5,930.4</u>	<u>الأصول المحلية</u>
5,398.9	4,532.3	المستحقات على الحكومة
309.5	309.5	المستحقات على المؤسسات العامة
-	-	المستحقات على البنوك
1,190.1	1,088.6	أصول ثابتة وأخرى
<u>7,286.3</u>	<u>6,558.8</u>	<u>الأصول = الخصوم</u>
<u>3,948.1</u>	<u>3,484.7</u>	<u>القاعدة النقدية</u>
3,327.5	2,890.5	العملة المصدرة
620.6	594.2	ودائع البنوك
429.7	330.6	ودائع الحكومة
60.3	48.5	ودائع المؤسسات العامة
58.7	58.7	ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي
0.0	0.0	شهادات الإيداع
<u>1,295.3</u>	<u>1,230.9</u>	<u>الالتزامات الخارجية</u>
<u>1,494.1</u>	<u>1,405.4</u>	<u>خصوم أخرى</u>
623.0	517.5	رأس المال والاحتياطي
259.8	214.4	إعادة تقييم الأصول الخارجية
93.5	83.8	مخصصات حقوق السحب الخاصة
517.8	589.7	خصوم متنوعة

الأهمية النسبية للأصول في عام 2020



ويعزى الإنخفاض في عام 2020 إلى عدم الاستقرار السياسي وانعكاس ذلك سلباً على إيرادات صادرات النفط، بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. ويلاحظ أن الأهمية النسبية للأصول الخارجية الإجمالية إلى إجمالي الأصول قد إنخفضت من 19.7% في عام 2019 إلى 9.6% في عام 2020.

الأهمية النسبية للأصول في عام 2019

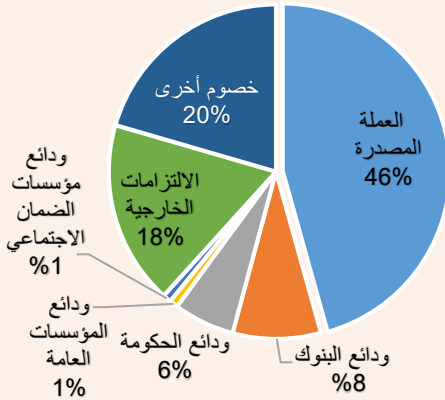


ارتفعت المطالبات الصافية على الحكومة في عام 2020 بمقدار 767.5 مليار ريال أو ما نسبته 18.3% لتصل إلى 4969.2 مليار ريال. مقارنة مع ارتفاع مقداره 689.0 مليار ريال ونسبة 19.6% في عام 2019. فيما ظلت المستحقات على المؤسسات العامة لما يقارب السنة الرابعة على التوالي دون تغيير مسجلة بذلك 309.5 مليار ريال في عام 2020.

الخصوم

ارتفعت القاعدة النقدية (العملة خارج البنوك + العملة في خزائن البنوك + أرصدة البنوك لدى البنك المركزي) في عام 2020 بمقدار 463.4 مليار ريال أو ما نسبته 13.3% لتبلغ 3948.1 مليار ريال. مقابل زيادة مقدارها 358.8 مليار ريال ونسبتها 12.4% في عام 2019. ويعود الارتفاع في عام 2020 أساساً لارتفاع العملة المصدرة بمقدار 437.0 مليار ريال ونسبة 15.1%، كما ارتفعت أرصدة ودائع البنوك بمقدار 26.4 مليار ريال ونسبة 4.4% في عام 2020. في حين إنخفضت ودائع المؤسسات العامة بمقدار 11.8 مليار ريال

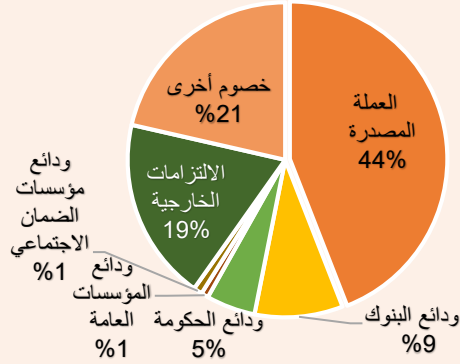
الوزن النسبي من إجمالي الخصوم في عام 2020



ونسبة 24.3% في عام 2020، لتسجل 60.3 مليار ريال. مقارنة بإنخفاض قيمته 56.9 مليار ريال ونسبة 54.0% في عام 2019. فيما ظلت ودائع مؤسسات الضمان الاجتماعي لما يقارب السنة الرابعة على التوالي دون تغيير مسجلة بذلك 58.7 مليار ريال في عام 2020.

ارتفع صافي البنود الأخرى في عام 2020 بمقدار 12.8 مليار ريال وبنسبة 4.0%، لتسجل 316.8 مليار ريال. مقارنة بارتفاع 118.2 مليار ريال أو ما نسبته 27.2% في عام 2019.

الوزن النسبي من إجمالي الخصوم في عام 2019



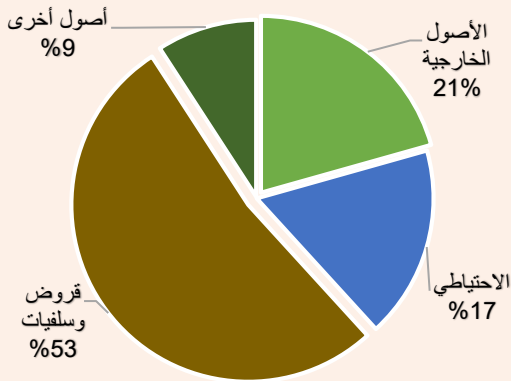
ثانياً/ الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

أظهرت الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية في عام 2019 ارتفاعاً مقداره 374.7 مليار ريال وبنسبة 9.3% لتصل إلى 4408.9 مليار ريال. مقارنة بارتفاع قدره 851.1 مليار ريال وبنسبة 26.7% في العام السابق.

الأصول

ارتفعت صافي الأصول الخارجية للبنوك التجارية والإسلامية عام 2019 بمقدار 113.4 مليار ريال وبنسبة 14.9% لتسجل 873.2 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره

الأهمية النسبية للأصول في عام 2019



113.3 مليار ريال وبنسبة 14.9% في عام 2018. ويعود الارتفاع في عام 2019 إلى الارتفاع في كل من حسابات المراسلين بمقدار 56.7 مليار ريال وبنسبة 13.7%. مقارنة بارتفاع مقداره 160.3 مليار ريال وبنسبة 63.1% في عام 2018. وارتفع النقد الأجنبي بمقدار 30.6 مليار ريال وبنسبة

45.8% في عام 2019. مقارنة بارتفاع مقداره 22.2 مليار ريال وبنسبة 49.8% في عام 2018. وسجلت الأصول الخارجية الإجمالية ارتفاعاً بمقدار 87.2 مليار ريال وبنسبة

10.6%، لتصل إلى ما قيمته 909.8 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره 290.6 مليار ريال وبنسبة 54.6% في عام 2018.

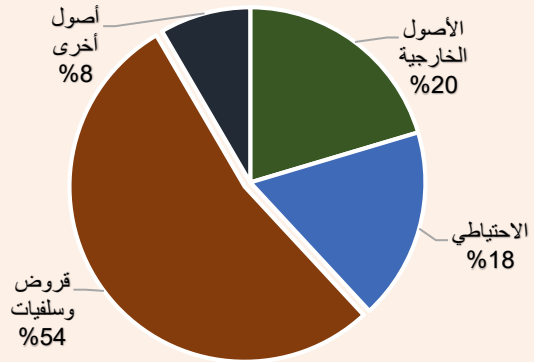
ومن الملاحظ أن نصيب الأصول الخارجية الإجمالية من إجمالي الأصول بلغ ما

نسبته 20.6% في عام 2019. مقابل ما نسبته 20.4% في العام السابق. ارتفعت احتياطات البنوك (تقد بالخزائن + أرصدة لدى البنك المركزي) بمقدار 60.9 مليار ريال وبنسبة 8.5% في عام 2019 لتسجل 774.5 مليار ريال.

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية

مليار ريال		البيانات
2019	2018	
909.8	822.6	الأصول الخارجية
97.4	66.8	نقد أجنبي
470.9	414.3	حسابات مع المرسلين
341.5	341.5	استثمارات خارجية
775.5	714.6	الاحتياطي
133.2	71.8	نقد محلي بالخزائن
641.3	641.8	أرصده لدى البنك المركزي
1.0	1.0	شهادات الإيداع
0.0	0.0	إعادة الشراء من البنك المركزي (الريبو)
2319.4	2157.8	قروض وسلفيات
578.2	583.2	القطاع الخاص
20.4	19.8	المؤسسات العامة
1720.8	1554.8	الحكومة
404.2	339.2	أصول أخرى
4408.9	4034.2	الأصول = الخصوم
36.6	62.7	الالتزامات الخارجية
33.6	59.8	بنوك بالخارج
3.0	2.9	حسابات غير مقيمين
3249.3	3027.4	الودائع
653.9	584.2	ودائع تحت الطلب
815.7	774.0	ودائع لأجل
260.9	242.0	ودائع الادخار
49.9	46.2	ودائع مخصصة
1436.1	1358.0	ودائع بالعملات الأجنبية
32.8	23.0	ودائع الحكومة
1123.0	944.1	خصوم أخرى
13.5	5.7	سلفيات من البنك المركزي
333.7	291.1	رأس المال والاحتياطي
775.8	647.3	أخرى

الأهمية النسبية للأصول في عام 2018



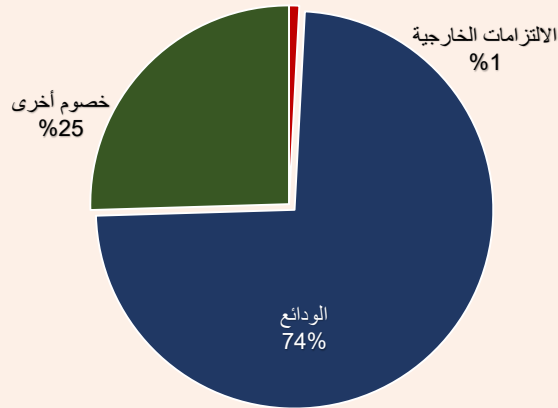
مقارنة بارتفاع مقداره 142.8 مليار ريال وبنسبة 25% في عام 2018. ويعود الارتفاع في عام 2019 إلى ارتفاع النقد المحلي بالخزائن بمبلغ 61.5 مليار ريال وبنسبة 85.6%. مقارنة بارتفاع مقداره 8.4 مليار ريال وبنسبة 13.2% في عام 2018. في حين إنخفضت أرصدها لدى البنك المركزي بمقدار 0.5 مليار ريال وبنسبة 0.1%. مقارنة بارتفاع مقداره 133.4 مليار ريال

وبنسبة 26.2% في عام 2018. وبالنظر إلى حصة إحتياطيات البنوك كنسبة من الودائع بلغت 23.8% في عام 2019. مقارنة بما نسبته 23.6% في العام السابق. أما القروض والسلفيات فقد ارتفعت في عام 2019 بمقدار 161.6 مليار ريال وبنسبة 7.5% لتصل إلى 2319.4 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره 340.4 مليار ريال وبنسبة 18.7% في عام 2018. ويرجع الارتفاع في عام 2019 نتيجة ارتفاع القروض المقدمة للحكومة المتمثلة أساساً في أذون الخزانة والصكوك الإسلامية بمقدار 166.0 مليار ريال وبنسبة 10.7% في عام 2019. مقارنة بارتفاع مقداره 167.4 مليار ريال وبنسبة 12.1% في عام 2018. إضافة إلى ارتفاع سلفيات المؤسسات العامة بمقدار طفيف بلغ 0.6 مليار ريال وبنسبة 3.0% في عام 2019. مقارنة بارتفاع مقداره 6.1 مليار ريال وبنسبة 44.0% في عام 2018. في حين انخفضت سلفيات القطاع الخاص بمقدار 5.0 مليار ريال أو ما نسبته 0.9% في عام 2019. مقارنة بارتفاع مقداره 166.9 مليار ريال وبنسبة 40.1% في عام 2018.

الخصوم

ارتفع رصيد الودائع المسجل خلال عام 2019 بمقدار 222.0 مليار ريال وبنسبة 7.3% لتصل إلى 3249.3 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره 653 مليار ريال وبنسبة 27.5% في

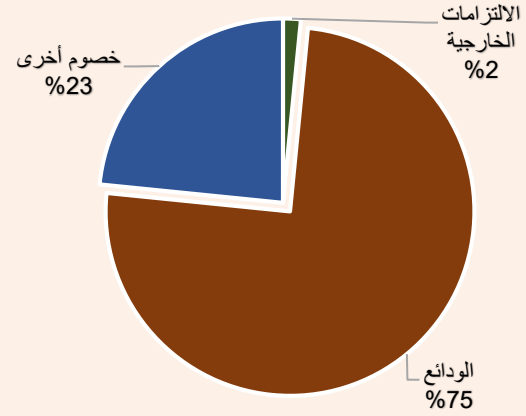
الوزن النسبي للخصوم عام 2019



عام 2018. ويرجع الارتفاع في عام 2019 إلى كل من ارتفاع الودائع تحت الطلب بنسبة 11.9% والودائع المخصصة بنسبة 8.0% وودائع الادخار بنسبة 7.8% والودائع لأجل بنسبة 5.4%. وانخفضت الخصوم الأخرى الصافية بمقدار 113.9 مليار ريال وبنسبة 18.8% خلال عام 2019 لتصل إلى 718.8 مليار ريال. مقارنة بانخفاض مقداره 85.2 مليار ريال

وبنسبة 16.4% في عام 2018. ويعود الارتفاع خلال عام 2019 جزئياً إلى زيادة رأس المال

الوزن النسبي للخصوم عام 2018



والاحتياطي للبنوك التجارية والإسلامية بمبلغ 42.6 مليار ريال ونسبة 14.6% في عام 2019، ليصل إلى 333.7 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره 23.3 مليار ريال ونسبة 8.7% في عام 2018.

هيكل الودائع

توضح المؤشرات التي سجلتها الودائع

بالعملة المحلية وفقاً لأجلها في عام 2019 إلى ارتفاع الودائع لأجل بمقدار 41.7 مليار ريال ونسبة 5.4%، لتبلغ 815.7 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره 23 مليار ريال ونسبة 3.1% في عام 2018. وشكلت ما نسبته 25.1% من إجمالي الودائع في عام 2019. مقارنة بما نسبته 25.6% في عام 2018. وسجلت الودائع تحت الطلب في عام 2019 ارتفاعاً بمقدار 69.7 مليار ريال أو ما نسبته 11.9% لتسجل 653.9 مليار ريال. وهو ما يمثل 20.1% من إجمالي الودائع في عام 2019. مقارنة بما نسبته 19.3% في العام السابق. وارتفعت ودائع الادخار بمبلغ 18.9 مليار ريال ونسبة 7.8% لتصل إلى 260.9 مليار ريال وتشكل ما نسبته 8.0% من إجمالي الودائع لعام 2019. وهي نفس النسبة التي كانت عليها في عام 2018. كما ارتفعت الودائع المخصصة بمقدار 3.7 مليار ريال أو ما نسبته 8.0% وبقيت حصتها من إجمالي الودائع في عام 2019 كما كانت عليه في العام السابق عند مستوى 1.5%. وسجلت ودائع الحكومة ارتفاعاً بمقدار 9.8 مليار ريال ونسبة 42.6% وبلغت حصتها من إجمالي الودائع ما نسبته 1.0% في عام 2019. في حين إنخفضت بمقدار 5.9 مليار ريال ونسبة 20.5% في عام 2018. وبلغت حصتها ما نسبته 0.8% من إجمالي الودائع.

أما على صعيد تطور الودائع وفقاً لنوع العملة فقد سجلت الودائع بالعملات الأجنبية ارتفاعاً قدره 78.1 مليار ريال أو ما نسبته 5.8% في عام 2019 لتسجل 1436.1 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره 477.7 مليار ريال ونسبة 54.3% في عام 2018. في حين إنخفضت أهميتها النسبية من إجمالي الودائع من 44.9% في عام 2018 إلى 44.2% في عام

2019. وبالمقابل ارتفعت حصة الودائع بالريال إلى إجمالي الودائع من 55.1% في عام 2018 إلى 55.8% في عام 2019.

التسهيلات الائتمانية

إنخفض إجمالي التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص المقدمة من البنوك العاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة بمقدار 5.0 مليار ريال أو بنسبة 0.9% في عام 2019 لتصل إلى 578.2 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره 166.9 مليار ريال وبنسبة 40.1% في عام 2018. وبحسب التوزيع القطاعي للتسهيلات الممنوحة من قبل البنوك التجارية والإسلامية نلاحظ انخفاض حصة كل من تمويل التجارة، البناء والتشييد، تمويل الصناعة بنسبة 27.7%، 16.9%، 20.5% على التوالي في عام 2019. في حين ارتفعت حصة كل من الزراعة وصيد الأسماك، والقروض والتسهيلات المصنفة بنسبة 85.5%، 5.1% على التوالي في عام 2019.

ويشير توزيع الائتمان غير الحكومي بحسب الأجل في عام 2019 إلى أن القروض والسلفيات قصيرة الأجل بلغت حصتها 18.0% من إجمالي الائتمان غير الحكومي. مقابل ما نسبته 18% في عام 2018. وشكلت حصة القروض متوسطة وطويلة الأجل في عام 2019 ما نسبته 3% من إجمالي الائتمان غير الحكومي. مقابل ما نسبته 2.4% في العام السابق. وبلغت حصة استثمارات البنوك الإسلامية في عام 2019 ما نسبته 25.9% من إجمالي الائتمان غير الحكومي. مقارنة بما نسبته 29.6% في عام 2018. وشكلت حصة القروض والتسهيلات المصنفة ما نسبته 53% من إجمالي الائتمان غير الحكومي في عام 2019. مقارنة بما نسبته 49.7% في عام 2018.

ثالثاً/ العرض النقدي والعوامل المؤثرة عليه



ارتفع العرض النقدي (M2) في عام 2020 بمقدار 896.1 مليار ريال وبنسبة 15%، ليسجل 6869.8 مليار ريال. مقارنة مع زيادة مقدارها 469.5 مليار ريال وبما نسبته 8.5% في عام 2019. وقد جاءت

الزيادة في العرض النقدي خلال عام 2020 وفقاً للتطورات في مكوناته والعوامل المؤثرة عليه:

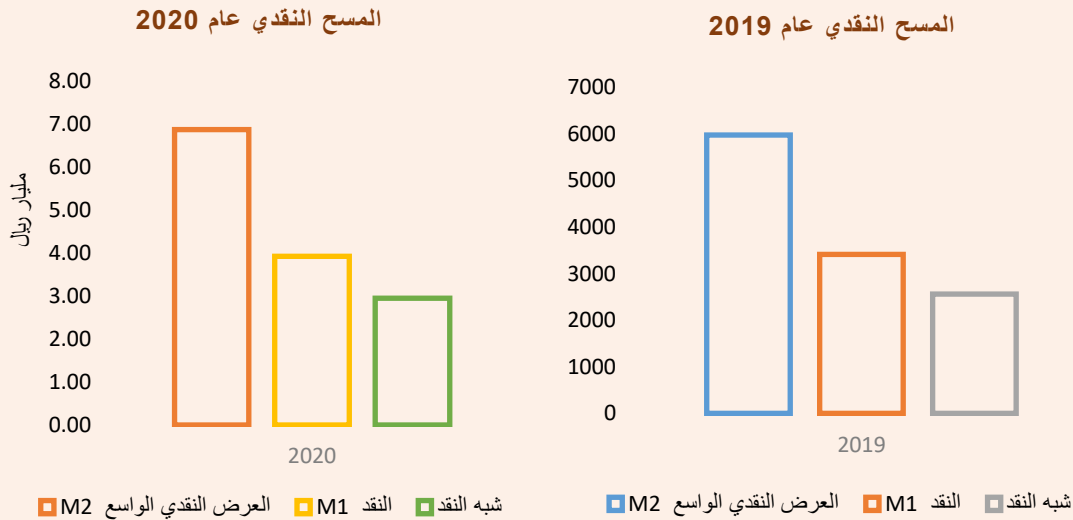
المسح النقدي		
(أرصدة نهاية الفترة بمليارات الريالات)		
2020	2019	2018
<u>6,869.8</u>	<u>5973.7</u>	<u>5504.2</u>
15	8.5	28.5
<u>2,947.2</u>	<u>2562.6</u>	<u>2420.2</u>
15	5.89	23.11
42.9	42.9	44.0
1,820.6	1436.1	1358.0
26.8	5.8	52.5
49.5	44.6	45.2
<u>3,922.7</u>	<u>3411.1</u>	<u>3084.0</u>
15	10.6	33.1
57.1	57.1	56.0
728.4	653.9	584.2
11.4	11.9	20.1
10.6	10.9	10.6
3,194.3	2757.2	2499.8
46.5	46.2	45.4
	<u>270.7</u>	<u>662.5</u>
	<u>5,703.0</u>	<u>4,841.7</u>
	5,889.7	5,044.6
	800.9	748.5
	-987.6	-951.4

جاء الارتفاع في العرض النقدي (M2) لعام 2019 كمحصلة لتساعد صافي الأصول المحلية وتراجع صافي الأصول الأجنبية. ففيما يتعلق بصافي الأصول المحلية فقد سجل ارتفاعاً قدره 861.3 مليار ريال وبما نسبته 17.8% في عام 2019. مقارنة مع ارتفاع مقداره 939.3 مليار ريال وبنسبة 24.1% في عام 2018. وقد جاء الارتفاع في صافي الأصول المحلية خلال عام 2019 محصلة للأثر التوسعي الناجم عن ارتفاع تمويل الموازنة العامة للدولة بمقدار 845.1 مليار ريال وبما نسبته 16.8%. مقارنة بارتفاع مقداره 946.0 مليار ريال أو ما نسبته 22.5% في العام السابق. وارتفع الائتمان الممنوح للقطاعات غير

الحكومية خلال عام 2019 بمقدار 52.4 مليار ريال وبنسبة 7.0%. مقابل ارتفاع 9.0 مليار ريال وبنسبة 1.2% في عام 2018. في حين تراجع صافي البنود الأخرى بمقدار 36.2 مليار ريال وبنسبة 3.8% في عام 2019. مقارنة بارتفاع قدره 4.3 مليار ريال وبما نسبته 0.4% في العام السابق. وفيما يتعلق بصافي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي خلال عام 2019 فقد تراجع بمقدار 391.8 مليار ريال وبنسبة 59.1%. مقارنة 282.6 مليار ريال وبنسبة 74.4% في عام 2018. وتركز الإنخفاض في صافي الأصول الأجنبية في عام 2019 بواقع (505.2)

مليار ريال للبنك المركزي مقابل ارتفاع قدره 113.4 مليار ريال للبنوك التجارية والإسلامية.

وبالنظر إلى تطورات السيولة المحلية خلال عام 2020 وفقاً لمكوناتها، يلاحظ أن التطورات تمثلت بارتفاع قدره 511.6 مليار ريال لعرض النقد (M1) في عام 2020 ليسجل 3922.7 مليار ريال. مقارنة مع ارتفاع قدره 327.1 وبنسبة 10.6% في العام السابق. وارتفع شبه النقد في عام 2020 بمقدار 384.6 مليار ريال. مقابل 142.4 مليار ريال وبما نسبته 5.9% في عام 2019. وقد جاء ارتفاع عرض النقد (M1) في عام 2020 نتيجة للزيادة في العملة المتداولة بمقدار 437.1 مليار ريال وارتفاع ودائع تحت الطلب بالريال بمقدار 74.5 مليار ريال. شكلت نسبة العملة المتداولة إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال 46.5% في عام 2020. مقارنة بما نسبته 46.2% في عام 2019. وسجلت نسبة الودائع تحت الطلب إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال 10.6% في عام 2020. مقابل مع ما نسبته 10.9% في العام السابق. وسجلت نسبة ودائع شبه النقد (ودائع لأجل والادخار والمخصصة) إلى العرض النقدي الواسع (M2) بالريال في عام 2020 ما نسبته 42.9%. مقارنة بنفس النسبة في عام 2019. فيما بلغت نسبة ودائع العملات الأجنبية إلى العرض النقدي الواسع 26.5% في عام 2020. مقابل ما نسبته 24.0% في العام السابق.



رابعاً/ سعر الصرف وإجراءات السياسة النقدية

بلغ سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الريال اليمني 669 ريال لكل دولار في نهاية عام 2020 مقابل 591.2 ريال لكل دولار في نهاية عام 2019. ويعود هذا التدهور الملحوظ في العملة الوطنية أساساً للضغوط الكبيرة التي يتعرض لها الاقتصاد اليمني جراء تأثير جملة من العوامل الظرفية والهيكلية التي تتعلق بتراجع الإحتياطيات من العملات الأجنبية وتقلص عوائد الصادرات المتأتية أساساً من الصادرات النفطية، إضافة إلى إنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

إجراءات السياسة النقدية في سوق العملات

رغم الظروف القاهرة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني بسبب إستمرار الحرب إلا أن البنك المركزي إستمر في تنفيذ الإجراءات المتخذة فيما يخص سياسته النقدية لتعزيز دوره في المحافظة على المستوى العام للأسعار واستقرار أسعار الصرف والتي من أهمها:

1. تحديث آلية جديد لمصارفة المشتقات النفطية وتطبيقها فعلياً وهي آليه تم اعتمادها من قبل دولة رئيس الوزراء. وأعدت تلك الآلية وفق ضوابط وإجراءات تهدف الى:

- تقليل الضغط على سوق صرف العملات الاجنبية من قبل تجار المشتقات النفطية وبالتالي استقرار أسعار الصرف.
- تحصيل كافة العوائد الجمركية والضريبية للمشتقات النفطية التي يتم استيرادها وتوزيعها في جميع محافظات الجمهورية مع ضمان توريد تلك الإيرادات الى البنك المركزي اليمني - المركز الرئيسي عدن. إضافة إلى حضر استيراد المشتقات النفطية ومنع دخولها الى الموانئ اليمنية اذا كانت لا تتوافق مع الآلية الجديدة.
- تفعيل آلية المصارفة لتوفير العملة الصعبة لإستعادة الدورة النقدية في الجهاز المصرفي.
- ضمان استيفاء كافة متطلبات غسل الأموال ومكافحة الإرهاب لمعاملات المشتقات النفطية.



2. اتخاذ العديد من الإجراءات لضبط سوق صرف العملات الأجنبية على عدة مراحل وهي كالآتي:

- إستمرارية تنفيذ حملات تفتيشية دورية ومنظمة بالتعاون مع الأمن ونيابة الأموال العامة على جميع شركات ومنشآت الصرافة في المحافظات المحررة.
 - منع البنوك وشركات ومنشآت الصرافة من القيام بعمليات التحويلات المالية الداخلية بالعملات الأجنبية واقتصارها فقط على العملة المحلية.
 - تنظيم عمل شبكات الحوالات المالية في شركات ومنشآت الصرافة من خلال عدم التعامل مع الشبكات غير المرخصة مع توسيع نطاق الصلاحيات المطلوبة في المدى القريب لتطبيق نظام الربط الشبكي للحوالات المالية بين البنك المركزي وشركات ومنشآت الصرافة.
 - العمل جاري حالياً على تأسيس شبكة تحويلات مالية موحدة لجميع المناطق المحررة.
3. إيقاف منح حصة المحافظات من مبيعات النفط بالعملة الصعبة بدلاً عن ذلك يتم الصرف بالريال اليمني وبسعر هامشي يصل الى 30 ريال عن سعر الصرف. ان ذلك الإجراء سيسهم في توفير النقد الأجنبي لإستخدامه في مجالات أخرى.

المالية العامة



تشير بيانات الموازنة العامة للدولة في عام 2020 إلى وجود عجز نقدي قيمته 782 مليار ريال، ونسبة 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع عجز نقدي مقداره 703 مليار ريال وبما نسبته 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019.

أولاً/ الإيرادات العامة

الإيرادات العامة		
2020	2019	البيان
930	922	إجمالي الإيرادات العامة والمنح
330.3	354	الإيرادات النفطية
551.7	520	الإيرادات غير النفطية
345.5	338	الإيرادات الضريبية
206.2	182	الإيرادات غير الضريبية
48	48	المنح

المصدر/ وزارة المالية وخبراء صندوق النقد الدولي، يونيو 2021.

ارتفعت الإيرادات العامة للدولة في عام 2020 بمقدار 8.0 مليار ريال، أو ما نسبته 0.9% لتصل إلى 930 مليار ريال. مقارنة بارتفاع 179 مليار ريال أو ما نسبته 24.1% في عام 2019. ويأتي الارتفاع في الإيرادات العامة خلال عام 2020 بدرجة أساسية إلى ارتفاع الإيرادات غير النفطية بمقدار 31.7 مليار ريال وبما نسبته 6.1% مقارنة بارتفاع قدره 143 مليار ريال ونسبة 37.9% في عام 2019. في حين إنخفضت الإيرادات النفطية في عام 2020 بمقدار 23.7 مليار ريال أو ما نسبته 6.7% مقارنة بزيادة قدرها 12 مليار ريال ونسبة

3.5% في عام 2019. ويلاحظ أن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي 6.6% في عام 2020. مقابل ما نسبته 7.3% في العام السابق.

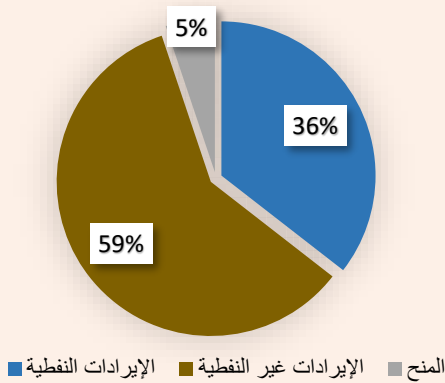
الإيرادات النفطية

سجلت الإيرادات النفطية في عام 2020 إنخفاضاً بمقدار 23.7 مليار ريال أو ما نسبته 6.7%، لتصل إلى 330.3 مليار ريال. مقارنة بارتفاع قدره 12 مليار ريال ونسبة 3.5% في عام 2019. وانخفضت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 38.4% في عام 2020 إلى حوالي 35.5% في عام 2020. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.4% في عام 2020. مقابل ما نسبته 2.8% في عام 2019.

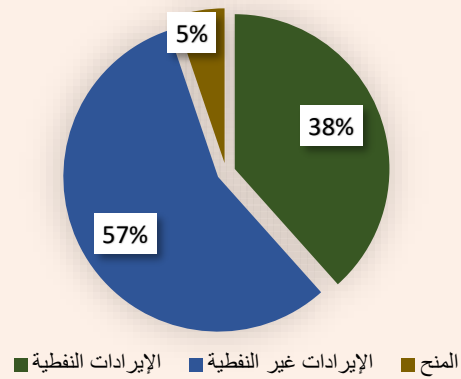
الإيرادات غير النفطية

ارتفعت الإيرادات غير النفطية في عام 2020 بقيمة 31.7 مليار ريال أو ما نسبته 6.1% لتصل إلى 551.7 مليار ريال. مقارنة بارتفاع قدره 143 مليار ريال ونسبة 37.9% في العام السابق. كما ارتفعت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 56.4% في عام 2019 إلى 59.3% في عام 2020. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3.9% في عام 2020. مقابل ما نسبته 4.1% في عام 2019. وتشمل الإيرادات غير النفطية: الإيرادات الضريبية من ضرائب عامة وجمركية والإيرادات غير الضريبية (رسوم متنوعة ومبيعات الغاز محلياً).

التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2020



التوزيع النسبي للإيرادات العامة 2019



الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية (بما فيها الرسوم الجمركية) في عام 2020 بمقدار 7.5 مليار ريال أو ما نسبته 2.2%، لتسجل ما قيمته 345.5 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره 114 مليار ريال ونسبة 50.9% في عام 2019. كما ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 36.7% في عام 2019 إلى 37.2% في عام 2020. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.5% في عام 2020. مقابل ما نسبته 2.7% في العام السابق.

الإيرادات غير الضريبية

ارتفعت الإيرادات غير الضريبية (التي تتضمن الرسوم وتحويلات الأرباح) في عام 2020 بمقدار 24.2 مليار ريال أو ما نسبته 13.3%، لتسجل ما قيمته 206.2 مليار ريال. مقارنة بارتفاع قدره 29 مليار ريال ونسبة 19% في العام السابق. كما نسبة مساهمتها في إجمالي

الإيرادات العامة من 19.7% في عام 2019 إلى 22.2% في عام 2020. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.5% في عام 2020. مقابل ما نسبته 1.4% في عام 2019.

ثانياً/ النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة في عام 2020 بمقدار 87 مليار ريال أو ما نسبته 5.4% لتصل إلى 1712 مليار ريال. مقارنة مع إنخفاض قدره 27 مليار ريال ونسبة 1.6% في العام السابق. لتبلغ نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 12.2% في عام 2020. مقابل 12.9% في عام 2019.

النفقات الجارية

النفقات العامة		
2020	2019	البيان
1,712	1,625	إجمالي النفقات العامة
1,663	1,535	النفقات الجارية منها:
878	854	الأجور والمرتبات
199	120	مشتريات السلع والخدمات
255	30	مدفوعات الفوائد
281	492	الإعانات والمنافع الاجتماعية
50	39	مصرفات أخرى
49	90	النفقات الرأسمالية

المصدر/ وزارة المالية وخبراء صندوق النقد الدولي، يونيو 2021.

ارتفعت النفقات الجارية في عام 2020 بمقدار 128 مليار ريال أو ما نسبته 8.3% لتسجل ما قيمته 1663 مليار ريال. مقارنة بإنخفاض مقداره 20 مليار ريال ونسبة 1.3% في عام 2019. كما ارتفعت حصتها من إجمالي النفقات العامة من 94.5% في عام 2019 إلى 97.1% في عام 2020. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 11.9% في عام 2020. مقابل حوالي 12.2% في العام السابق. ويعود ارتفاع النفقات الجارية في عام 2020 أساساً لارتفاع نفقات الأجور والمرتبات بمقدار 24 مليار ريال ونسبة 2.8%، مقارنة مع ارتفاع قدره 33 مليار ريال ونسبة 4% في عام 2019. كما ارتفعت

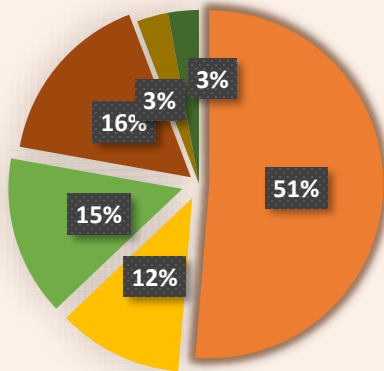
نفقات مشتريات السلع والخدمات بمقدار 79 مليار ريال ونسبة 65.8% في عام 2020. مقابل إنخفاض قدره 188 مليار ريال ونسبة 61% في العام السابق. وارتفعت مدفوعات الفوائد بمقدار 225 مليار ريال ونسبة 750% في عام 2020. مقارنة بارتفاع مقداره 22 مليار ريال ونسبة 275% في عام 2019. وارتفعت النفقات الجارية الأخرى بمقدار 11 مليار

ريال ونسبة 28.2% في عام 2020. مقارنة بارتفاع قدره 10 مليار ريال ونسبة 34.5% في العام السابق. في حين إنخفضت نفقات الإعانات والمنافع الإجتماعية بمقدار 211 مليار ريال أو ما نسبته 42.9% في عام 2020. مقارنة بزيادة قدرها 103 مليار ريال ونسبة 26.5% في عام 2019.

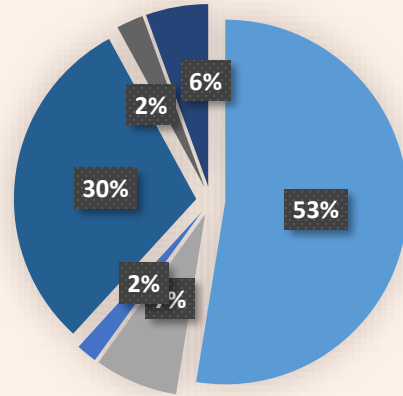
النفقات الرأسمالية

إنخفضت النفقات التنموية الرأسمالية في عام 2020 بمقدار 41 مليار ريال أو ما نسبته 45.6% لتصل إلى 49 مليار ريال. مقارنة بإنخفاض قيمته 7 مليار ريال ونسبة 7.2% في عام 2019. كما إنخفضت حصتها من إجمالي النفقات العامة من 5.5% في عام 2019 إلى 2.9% في عام 2020. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.3% في عام 2020. مقابل 0.7% في العام السابق.

التوزيع النسبي للنفقات العامة 2020



التوزيع النسبي للنفقات العامة 2019



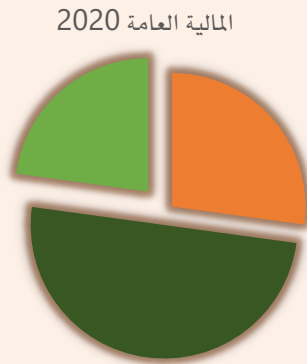
- | | | | |
|---------------------|--------------------------------|---------------------|--------------------------------|
| ■ الأجور والمرتببات | ■ مشتريات السلع والخدمات | ■ الأجور والمرتببات | ■ مشتريات السلع والخدمات |
| ■ مدفوعات الفوائد | ■ الإعانات والمنافع الإجتماعية | ■ مدفوعات الفوائد | ■ الإعانات والمنافع الإجتماعية |
| ■ مصرفات أخرى | ■ النفقات الرأسمالية | ■ مصرفات أخرى | ■ النفقات الرأسمالية |

ثالثاً/ الميزان الكلي

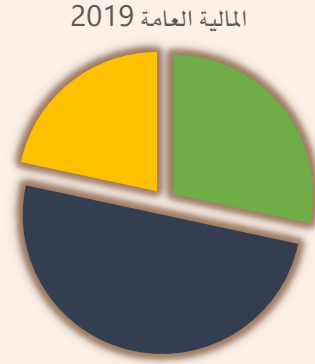
أظهر الميزان الكلي للموازنة العامة للدولة في عام 2020 عجزاً نقدياً مقداره 782 مليار ريال، مقابل عجز نقدي قيمته 703 مليار ريال في عام 2019. ومن الملاحظ أن نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة قد بلغت 54.3% في عام 2020. مقابل 56.7% في عام 2019.

الميزان الكلي للمالية العامة		
مليار ريال		
2020	2019	البيان
930	922	إجمالي الإيرادات العامة
48	48	المنح
1,712	1,625	إجمالي النفقات العامة
<u>-782</u>	<u>-703</u>	الميزان الكلي

المصدر/ وزارة المالية وخبراء صندوق النقد الدولي، يونيو 2021.



■ الميزان الكلي ■ النفقات العامة ■ الإيرادات العامة والمنح



■ الميزان الكلي ■ النفقات العامة ■ الإيرادات العامة والمنح

رابعاً/ الدين العام الداخلي

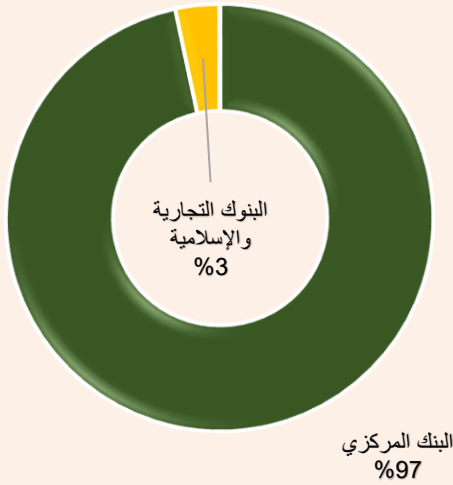
في ظل الإنخفاض المستمر في حجم الموارد العامة ومع توقف القروض الخارجية، ارتفع الدين

الدين العام الداخلي		
مليار ريال		
2020	2019	البيان
2909	2277	تمويل البنك المركزي
100	100	تمويل البنوك التجارية والإسلامية
3009	2377	الدين العام الداخلي الإجمالي

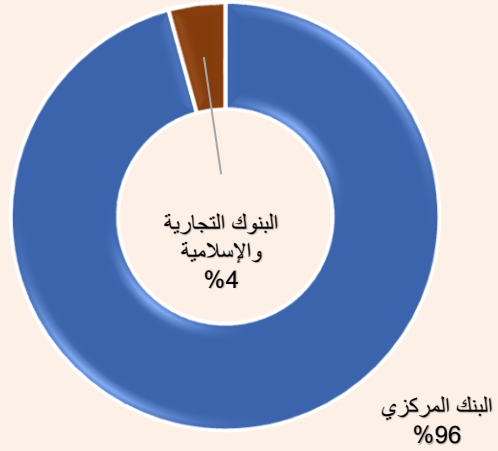
العام الداخلي منذ قرار نقل عمليات البنك المركزي اليمني إلى العاصمة المؤقتة عدن في سبتمبر من عام 2016، بمقدار 632 مليار ريال أو ما نسبته 26.6% في عام 2020 ليسجل ما قيمته 3009 مليار ريال. مقارنة بارتفاع مقداره 843 مليار ريال وبنسبة 58.8% في عام 2019.

شكل الاقتراض المباشر من البنك المركزي المصدر الأساسي لتمويل الدين العام الداخلي، ليبلغ 2909 مليار ريال في عام 2020. مقابل 2277 مليار ريال في عام 2019. وارتفعت حصته من إجمالي الدين العام الداخلي من 95.8% في عام 2019 إلى 96.7% في عام 2020. فيما شكلت (ودائع الوكالة وشهادات الإيداع) المصدر الثاني للدين العام الداخلي بقيمة 100 مليار ريال في عام 2020. في حين إنخفضت حصتها من إجمالي الدين العام الداخلي من 4.2 في عام 2019 إلى 3.3 في عام 2020.

التوزيع النسبي للدين العام الداخلي 2020



التوزيع النسبي للدين العام الداخلي 2019



القطاع الخارجي



أولاً/ ميزان المدفوعات

لعبت الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد خلال عام 2020 دوراً أساسياً في أداء الاقتصاد الوطني عموماً والقطاع الخارجي على وجه الخصوص لينعكس هذا بدوره على وضع ميزان المدفوعات ومكوناته.

حيث تشير البيانات الأولية إلى أن معاملات اليمن مع العالم الخارجي خلال عام 2020 قد أظهرت حدوث عجز في الميزان الكلي للمدفوعات بحوالي 465.1 مليون دولار. مقارنة بعجز كلي بلغت قيمته 890 مليون دولار في العام السابق. لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.5%. مقابل 3.9% في عام 2019. وقد إنعكس العجز في عام 2020 على انخفاض الإحتياطيات الأجنبية الإجمالية للبنك المركزي اليمني بقيمة 465.1 مليون دولار في عام 2020 لتصل إلى 937 مليون دولار وهو ما يكفي لتغطية واردات اليمن لحوالي 1.3 أشهر. مقارنة مع ما قيمته 1402 مليون دولار ليغطي حوالي 1.6 أشهر من قيمة الواردات في العام السابق. ويعود العجز الحاصل في ميزان المدفوعات في عام 2020 أساساً إلى عجز الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي، حيث بلغ العجز في الحساب الجاري ما قيمته 644.3 مليون دولار في عام 2020. مقارنة بقيمة 811.7 مليون دولار في عام 2019. وشكل ما نسبته 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. مقابل ما نسبته 3.6% في عام 2019. وجاء عجز الحساب الجاري في عام 2020 نتيجة العجز في الميزان التجاري وميزان الدخل وميزان التحويلات. وفيما يتعلق بالحساب الرأسمالي والمالي فقد سجل فائضاً مقداره 19.6 مليون دولار في عام 2020. فيما بلغت نسبة العجز في هذا الحساب إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.1% في عام 2020. ويرجع العجز في الحساب الرأسمالي والمالي إلى انخفاض الإستثمارات المباشرة والأخرى. وفيما يلي عرض تفصيلي للمؤشرات والبنود الرئيسية لميزان المدفوعات.

(أ) الحساب الجاري

يمثل الحساب الجاري المعاملات المتعلقة بالسلع والخدمات والدخل والتحويلات الجارية، حيث سجل الحساب الجاري لعام 2020 عجزاً مقداره 644.3 مليون دولار وبلغت نسبته إلى

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 3.4%. مقارنة عجز بلغت قيمته 811.7 مليون دولار ونسبة 3.6% إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق.

ومن المتوقع أن يرتفع عجز الحساب الجاري في نهاية عام 2021 بمقدار 1744.5 مليون دولار ونسبة 270.8% ليبلغ 2388.7 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

1. الميزان التجاري

ارتفع عجز الميزان التجاري في عام 2020 بمقدار 1468.6 مليون دولار أو ما نسبته 16.9% ليسجل 7225.3 مليون دولار. مقارنة بإنخفاض قيمته 1158.5 مليون دولار ونسبة 15.4% في عام 2019. وبلغت نسبة عجز الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 38.2% في عام 2020. مقابل ما نسبته 38.5% في العام السابق. ومن المتوقع أن ينخفض عجز الميزان التجاري في نهاية عام 2021 بمقدار 1476.2 مليون دولار ونسبة 20.4% ليبلغ 8701.5 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته 38.9% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

الصادرات

إنخفض إجمالي قيمة الصادرات بمقدار 383.6 مليون دولار أو ما نسبته 24.6% في عام 2020 لتسجل 1178.2 مليون دولار. مقارنة بارتفاع قيمته 253.2 مليون دولار ونسبة 19.3% في عام 2019. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 6.2% في عام 2020. مقابل ما نسبته 6.9% في عام 2019. ويتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات في نهاية عام 2021 بمقدار 550.1 مليون دولار ونسبة 46.7% لتبلغ 1728.3 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021. ويتفحص بنود التركيب السلعي للصادرات نجد أن:

صادرات النفط الخام والغاز

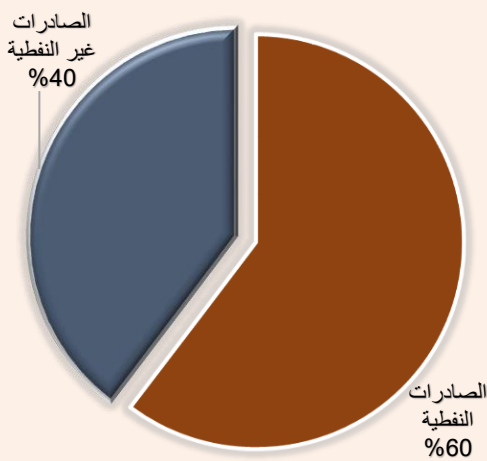
إنخفضت صادرات النفط الخام والغاز في عام 2020 بمقدار 390.5 مليون دولار ونسبة 35.5% لتسجل 710.5 مليون دولار. مقارنة بارتفاع 186.5 مليون دولار ونسبة 20.4% في

عام 2019. كما إنخفضت حصتها من إجمالي قيمة الصادرات من 70.5 في عام 2019 إلى 60.3% في عام 2020. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 3.8% في عام 2020. مقابل 4.9% في العام السابق. ومن المتوقع أن ترتفع صادرات النفط الخام والغاز في نهاية عام 2021 بمقدار 549.2 مليون دولار ونسبة 77.3% لتصل إلى 1259.7 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

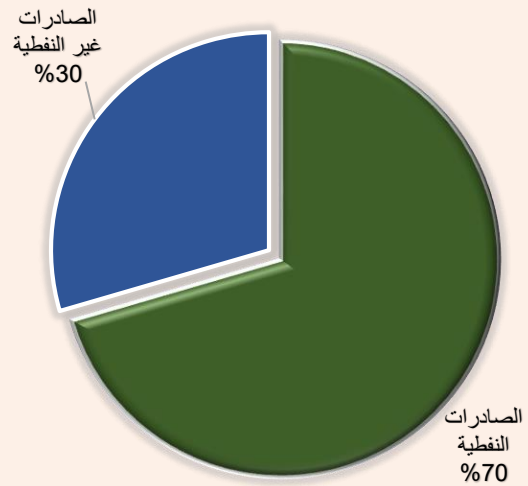
الصادرات غير النفطية

ارتفعت قيمة الصادرات غير النفطية بمقدار 6.9 مليون دولار أو ما نسبته 1.5% في عام 2020 لتبلغ قيمتها 467.7 مليون دولار. مقارنة بارتفاع قيمته 66.7 مليون دولار ونسبة 16.9% في عام 2019. كما ارتفعت حصتها في إجمالي صادرات السلع والخدمات من 29.5% في عام 2019 إلى 39.7% في عام 2020. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.5% في عام 2020. مقابل ما نسبته 2% في عام 2019. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الصادرات غير النفطية في نهاية عام 2021 بمقدار 0.9 مليون دولار ونسبة 0.2% لتصل إلى 468.6 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

التوزيع النسبي للصادرات عام 2020



التوزيع النسبي للصادرات عام 2019



الواردات

إنخفض إجمالي قيمة الواردات بمقدار 1852.1 مليون دولار وبما نسبته 18.1% في عام 2020 لتسجل 8403.5 مليون دولار. مقارنة بارتفاع قيمته 1411.6 مليون دولار ونسبة 16.0% في عام 2019. لتشكل الواردات حوالي 44.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. مقابل ما نسبته 45.4% في العام السابق. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الواردات في نهاية عام 2021 بمقدار 2026.2 مليون دولار ونسبة 24.1% لتصل إلى حوالي 10429.7 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 46.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

واردات المشتقات النفطية

إنخفضت قيمة واردات المشتقات النفطية بمقدار 630.0 مليون دولار أو ما نسبته 23.3% في عام 2020 لتسجل 2070 مليون دولار. مقارنة بارتفاع قيمته 111 مليون دولار ونسبة 4.3% في عام 2019. كما إنخفضت حصتها في إجمالي واردات السلع من 26.3% في عام 2019 إلى 24.6% في عام 2020. وشكلت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 10.9% في عام 2020. مقابل ما نسبته 12% في عام 2019. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة واردات المشتقات النفطية في نهاية عام 2021 بمقدار 620.9 مليون دولار ونسبة 30.0% لتصل إلى حوالي 2690.9 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 12.0% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

واردات المواد الغذائية

ارتفعت قيمة واردات السلع الغذائية الأساسية بمقدار 212.6 مليون دولار أو ما نسبته 7.3% في عام 2020 لتسجل 3114.1 مليون دولار. مقارنة بارتفاع قيمته 761.6 مليون دولار ونسبة 35.6% في عام 2019. كما ارتفعت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 28.3% في عام 2019 إلى 37.1% في عام 2020. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 16.5% في عام 2020. مقابل ما نسبته 12.9% في العام السابق.

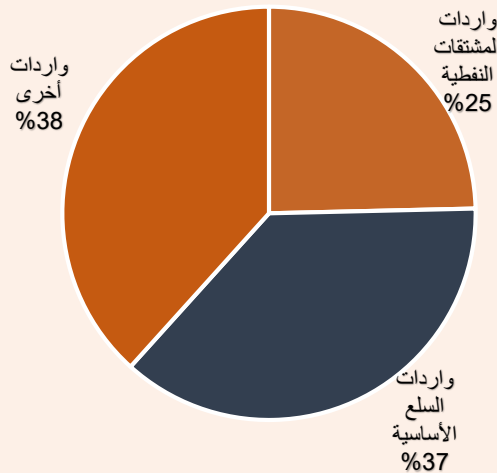
الجدير بالذكر أن البنك المركزي اليمني قام بتغطية كافة الإعتمادات المستندية لمستوردي السلع الغذائية الخمس لتأمين توافرها باستمرار في كافة المحافظات اليمنية دون

إستثناء. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة فاتورة واردات المواد الغذائية في نهاية عام 2021 بمقدار 1366.8 مليون دولار وبنسبة 43.9% لتصل إلى حوالي 4480.9 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 20.0% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

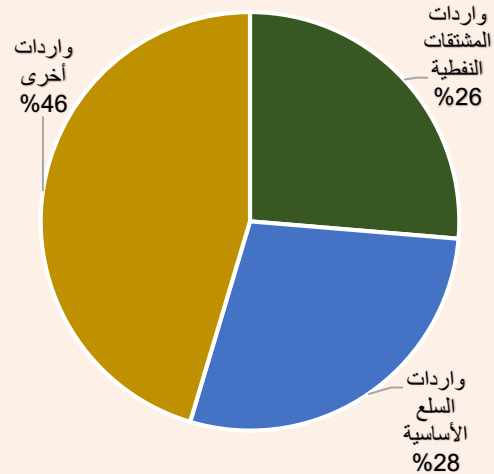
الواردات الأخرى

إنخفضت قيمة الواردات الأخرى بمقدار 1434.7 مليون دولار أو ما نسبته 30.8% في عام 2020 لتسجل قيمتها 3219.4 مليون دولار. مقارنة بارتفاع قيمته 539 مليون دولار وبنسبة 13.1% في عام 2019. وإنخفضت حصتها في إجمالي واردات السلع والخدمات من 45.4% في عام 2019 إلى حوالي 38.3% في عام 2020. وبلغت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي 17.0% في عام 2020. مقابل ما نسبته 20.6% في عام 2019. ومن المتوقع أن ترتفع قيمة الواردات الأخرى في نهاية عام 2021 بمقدار 38.5 مليون دولار وبنسبة 1.2% لتصل إلى حوالي 3257.9 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبتها 14.6% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

التوزيع النسبي للواردات عام 2020



التوزيع النسبي للواردات عام 2019



2. ميزان الدخل والتحويلات (صافي)

إنخفض صافي ميزان الدخل والتحويلات بمقدار 1301.1 مليون دولار أو ما نسبته 16.5% في عام 2020 ليسجل 6581.0 مليون دولار. مقارنة بارتفاع قيمته 828.7 مليون دولار ونسبة 11.7% في عام 2019. لتشكل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 34.8% في عام 2020. مقابل ما نسبته 34.9% في عام 2019. ويرجع إنخفاض صافي ميزان الدخل والتحويلات في عام 2020 بدرجة رئيسية إلى إنخفاض ميزان التحويلات بمقدار 1300.0 مليون دولار ونسبة 16.5% وإنخفاض ميزان الدخل بمقدار 1.1 مليون دولار ونسبة 6.2% في عام 2020. ويأتي إنخفاض ميزان التحويلات نتيجة إنخفاض تحويلات العاملين بمقدار 750.0 مليون دولار ونسبة 17.6%. مقارنة بارتفاع قدره 350 مليون دولار ونسبة 9% في عام 2019. وإنخفضت السحوبات على هبات المانحين بمقدار 550.0 مليون دولار ونسبة 15.1%. في عام 2020. مقارنة بزيادة قدرها 480 مليون دولار ونسبة 15.1% في العام السابق. ومن المتوقع أن ينخفض صافي ميزان الدخل والتحويلات في نهاية عام 2021 بمقدار 268.3 مليون دولار ونسبة 4.1% لتصل إلى حوالي 6312.7 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته 28.2% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

(ب) الحساب الرأسمالي والمالي

يعتبر هذا الحساب المكون الثاني لميزان المدفوعات، وهو يمثل التدفقات الرسمية والخاصة والتي تتمثل في القروض الخارجية وأقساطها المسددة، بالإضافة إلى حركة الإستثمارات الرسمية والخاصة، وقد سجل هذا الحساب فائضاً مقداره 19.6 مليون دولار لتشكل نسبته 0.1% إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. ويتوقع أن يرتفع صافي الحساب الرأسمالي والمالي في نهاية عام 2021 بمقدار 10.2 مليون دولار ونسبة 52.0% ليصل إلى 29.8 مليون دولار. ويتوقع أن تصل نسبته 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021.

(ت) الميزان الكلي

سجل الميزان الكلي عجزاً مقداره 465.1 مليون دولار عام 2020، ليمثل ما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي. مقارنة مع عجز قيمته 890 مليون دولار ونسبة 3.9% في العام السابق. ويعزى العجز في الميزان الكلي في عام 2020 بدرجة أساسية إلى ارتفاع العجز في

الحساب الجاري الناتج عن انخفاض حصة الحكومة من صادرات النفط والغاز، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. ليعكس ذلك سلباً على إجمالي الإحتياطيات الأجنبية الإجمالية للبنك المركزي والتي إنخفضت بقيمة 465.1 مليون دولار وبما نسبته 33.2% خلال عام 2020 لتصل إلى 936.9 مليون دولار. مقارنة بإنخفاض بلغت قيمته 890 مليون دولار ونسبة 38.8% في العام السابق.

ميزان المدفوعات		
مليون دولار أمريكي		
2020	2019	البنود
<u>1,178.2</u>	<u>1,561.8</u>	<u>صادرات السلع والخدمات</u>
710.5	1,101.0	الصادرات النفطية
467.7	460.8	الصادرات غير النفطية
<u>8,403.5</u>	<u>10,255.6</u>	<u>واردات السلع والخدمات</u>
2,070.0	2,700.0	واردات المشتقات النفطية
3,114.1	2,901.5	واردات السلع الأساسية
3,219.4	4,654.1	واردات أخرى
<u>-7,225.3</u>	<u>-8,693.9</u>	<u>ميزان السلع والخدمات</u>
<u>-1,359.5</u>	<u>-1,599.0</u>	<u>ميزان تجارة النفط</u>
<u>6,581.0</u>	<u>7,882.1</u>	<u>ميزان الدخل والتحويلات</u>
-19.0	-17.9	ميزان الدخل
6,600.0	7,900.0	ميزان التحويلات
3,500.0	4,250.0	تحويلات العاملين
3,100.0	3,650.0	سحوبات على هبات المانحين
<u>-644.3</u>	<u>-811.7</u>	<u>الحساب الجاري</u>
<u>6.8</u>	<u>-740.0</u>	<u>صافي الحساب الرأسمالي والمالي</u>
19.6	0.0	صافي تدفقات رأس المال /1
-12.8	-740.0	صافي التدفقات المالية
<u>172.4</u>	<u>661.7</u>	<u>السهو والخطأ</u>
<u>-465.1</u>	<u>-890.0</u>	<u>الميزان الكلي</u>
<u>465.1</u>	<u>890.0</u>	<u>التغير في إجمالي الإحتياطيات الدولية</u>
		بنود للتذكرة

936.9	1,402.0	إجمالي الإحتياطيات الدولية
1.3	1.6	تغطية الواردات (شهور)
41.3	61.4	سعر النفط المصدر (دولار أمريكي/برميل)
3,920.3	3,638.7	الحد الأدنى من الواردات الغذائية المطلوبة
741.0	558.6	سعر الصرف (المتوسط)
669.0	591.2	سعر الصرف (نهاية الفترة)

المصدر/ السلطات اليمنية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي، يونيو 2021.
1/ توقعات إعفاءات الدين بعد شهر أكتوبر 2021، لحين توفر مصادر من (CCRT).

ثانياً / موقف الدين العام الخارجي

نظراً لعدم توفر بيانات دقيقة من الجهات والدول المقرضة والمانحة عن حجم المديونية الخارجية للجمهورية اليمنية، فقد تم تكوين فريق عمل يضم ممثلين من البنك المركزي ووزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، لجمع البيانات المتعلقة بالدين العام الخارجي وذلك عن طريق التواصل مع الجهات المقرضة وإعادة تشغيل نظام الدمفاس.

وتشير آخر التقديرات التي قام بها صندوق النقد الدولي لموقف الدين العام الخارجي لليمن إلى انخفاض الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 52 مليون دولار أو ما نسبته 0.8% في عام 2020 ليسجل 6665 مليون دولار. مقارنة بارتفاع مقداره 82 مليون دولار وبنسبة 1.2% في العام السابق. وشكل رصيد الدين العام الخارجي القائم ما نسبته 35.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. مقابل ما نسبته 29.8% في عام 2019. كما إنخفض رصيد المديونية لهيئة التنمية الدولية في عام 2020 بمقدار 83.3 مليون دولار (الأقساط والفوائد المسددة) وبنسبة 5.5% ليسجل 1421.4 مليون دولار. مقارنة بإنخفاض قدره 81.1 مليون دولار وبنسبة 5.1% في العام السابق. وإنخفضت حصته من رصيد الدين العام الخارجي القائم من 22.4% في عام 2019 إلى 21.3% في عام 2020. وبلغت نسبته 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. مقابل ما نسبته 6.3% في عام 2019.

الملاحق الإحصائية



المسح النقدي (بمليارات الريالات)

Monetary survey (In Billions Rials)

Items	2016	2017	2018	2019	2020	البنود
1- Broad money (M2)	<u>3,697.5</u>	<u>4,282.3</u>	<u>5,504.2</u>	<u>5973.7</u>	<u>6,869.8</u>	1 - العرض النقدي الواسع M2
Broad money, annual change	14.2	15.8	28.5	8.5	15	نسبة التغير السنوي للعرض النقدي (%)
2- Quasi-money	<u>1,907.8</u>	<u>1,965.9</u>	<u>2,420.2</u>	<u>2562.6</u>	<u>2,947.2</u>	2- شبه النقد
Quasi-money, annual change	9.9	3.0	23.1	5.9	15	نسبة التغير السنوي لشبه النقد (%)
Quasi-money to broad money	51.6	45.9	44.0	42.9	42.9	شبه النقد/العرض النقدي
Foreign currency deposits	850.8	890.2	1,358.0	1436.1	1,820.6	ودائع العملات الأجنبية
Foreign currency deposits, annual change	10.4	4.6	52.5	5.8	26.8	نسبة التغير السنوي لودائع العملات الأجنبية (%)
Foreign currency deposits to total deposits	36.2	36.3	45.2	44.6	49.5	العملات الأجنبية/إجمالي الودائع
3- Narrow money (M1)	<u>1,789.6</u>	<u>2,316.5</u>	<u>3,084.0</u>	<u>3,411.1</u>	<u>3,922.7</u>	3- النقد M1
Narrow money, annual change	19.1	29.4	33.1	10.6	15	نسبة التغير السنوي للنقد (%)
Narrow money (M1) to broad money M2	48.4	54.1	56.0	57.1	57.1	النقد M1/العرض النقدي M2
Demand deposits	441.1	486.4	584.2	653.9	728.4	ودائع تحت الطلب
Demand deposits, annual change	1.7	10.3	20.1	11.9	11.4	نسبة التغير السنوي للودائع تحت الطلب (%)
Demand deposits to broad money (M2)	11.9	11.4	10.6	10.9	10.6	الودائع تحت الطلب/العرض النقدي M2
Currency in circulation	1348.6	1830.1	2499.8	2757.2	3,194.3	العملة المتداولة خارج البنوك
Currency in circulation to broad money (M2)	36.5	42.7	45.4	46.2	46.5	العملة المتداولة خارج البنوك/العرض النقدي M2

المسح النقدي وفق النظرية النقدية (بمليارات الريالات)

Monetary survey, counterparts of monetary aggregates (In Billions Rials)

Items	2016	2017	2018	2019	البنود
<u>Net foreign assets</u>	<u>491.3</u>	<u>379.9</u>	<u>662.5</u>	<u>270.7</u>	صافي الأصول الخارجية
Net foreign assets, annual change	-25.5	-22.7	74.4	-59.1	نسبة التغير السنوي لصافي الأصول الخارجية (%)
<u>Net claims on government</u>	<u>3,435.8</u>	<u>4,118.7</u>	<u>5,044.6</u>	<u>5889.7</u>	صافي المستحقات على الحكومة
Net claims on government, annual change	26.9	19.9	22.5	16.8	نسبة التغير السنوي لصافي المستحقات على الحكومة
<u>Credit to private sector</u>	<u>731.9</u>	<u>739.5</u>	<u>748.5</u>	<u>800.9</u>	المستحقات على القطاع الخاص
Credit to private sector, annual change	5.8	1.0	1.2	7.0	نسبة التغير السنوي للمستحقات على القطاع الخاص
Credit to private sector to GDP	8.2	7.4	6.5	6.3	المستحقات على القطاع الخاص/الناتج المحلي الإجمالي

مسح البنك المركزي (بمليارات الريالات)

Central bank survey (In Billions Rials)

Items	2016	2017	2018	2019	2020	البنود
<u>Monetary base</u>	<u>1,795.9</u>	<u>2,435.8</u>	<u>3,125.9</u>	<u>3,484.7</u>	<u>3,948.2</u>	<u>القاعدة النقدية</u>
Monetary base, annual change	23.6	35.6	28.3	11.5	13.3	نسبة التغير السنوي للأساس النقدي
<u>Currency issued</u>	<u>1,375.8</u>	<u>1,893.5</u>	<u>2,571.6</u>	<u>2,890.5</u>	<u>3,327.5</u>	<u>العملة المصدرة</u>
Currency issued, annual change	25.1	37.6	35.8	12.4	15.1	نسبة التغير السنوي للعملة المصدرة (%)
<u>Banks reserves held at the CBY</u>	<u>420.2</u>	<u>549.3</u>	<u>554.3</u>	<u>594.2</u>	<u>620.6</u>	<u>إحتياطي البنوك لدى البنك المركزي</u>
Banks reserves held at the CBY, annual change	18.9	30.7	0.9	7.2	4.4	نسبة التغير السنوي لإحتياطيات البنوك لدى البنك المركزي
<u>Net foreign assets</u>	<u>-61.1</u>	<u>-125.0</u>	<u>-97.3</u>	<u>-602.5</u>	<u>-907.5</u>	<u>صافي الأصول الخارجية</u>
Net foreign assets, annual change	-133.6	104.5	-22.2	519.2	50.6	نسبة التغير السنوي لصافي الأصول الخارجية (%)
<u>Net claims on government</u>	<u>2,153.2</u>	<u>2,760.2</u>	<u>3,512.4</u>	<u>4,201.7</u>	<u>4,969.2</u>	<u>صافي المستحقات على الحكومة</u>
Net claims on government, annual change	46.1	28.2	27.3	19.6	18.3	نسبة التغير السنوي لصافي المستحقات على الحكومة
Velocity (GDP/M2)	2.4	2.3	2.1	2.1	2.2	سرعة دوران النقود (الناتج المحلي الإجمالي/العرض النقدي M2)
Money multiplier (M2/Monetary base)	2.1	1.8	1.8	1.7	1.8	المضاعف النقدي (العرض النقدي M2/القاعدة النقدية)

Balance Sheet Central Bank Of Yemen ميزانية البنك المركزي اليمني

(In Billions of Rials بمليارات الريالات)

Items	2016	2017	2018	2019	2020	البنود
Assets	<u>2829.6</u>	<u>3983.9</u>	<u>5750.3</u>	<u>6558.8</u>	<u>7286.3</u>	الاصول
Foreign Assets	<u>250.3</u>	<u>361.8</u>	<u>1133.6</u>	<u>628.4</u>	<u>387.8</u>	الاصول الخارجية
Loans & Advances	<u>2536.8</u>	<u>3170.3</u>	<u>4065.8</u>	<u>4841.8</u>	<u>5708.4</u>	القروض والسلفيات
Government	2228.6	2860.8	3756.3	4532.3	5398.9	الحكومة
Public Enterprises	308.2	309.5	309.5	309.5	309.5	المؤسسات العامة
Banks	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	البنوك
Fixed & Other Assets	<u>42.6</u>	<u>451.8</u>	<u>550.9</u>	<u>1088.5</u>	<u>1190.1</u>	الاصول الثابتة والاشرى
Exchange Valuation	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	اعادة التقييم
Liabilities	<u>2829.6</u>	<u>3983.9</u>	<u>5750.3</u>	<u>6558.8</u>	<u>7286.3</u>	الخصوم
Banknotes Issued	<u>1375.8</u>	<u>1893.5</u>	<u>2571.6</u>	<u>2890.5</u>	<u>3327.5</u>	النقد المصدى
Sight Liabilities	<u>592.3</u>	<u>756.8</u>	<u>961.9</u>	<u>1032.0</u>	<u>1169.4</u>	الالتزامات الاطلاع وودائع لاجل
Government	75.4	100.6	243.6	330.6	429.7	الحكومة
Social Security Fund	58.7	58.7	58.7	58.7	58.7	مؤسسات الضمان الاجتماعى
Public Enterprises	38.1	48.1	105.4	48.5	60.3	المؤسسات العامة
Demand Deposits	32.8	38.2	93.7	34.2	45.3	تحت الطلب
Time Deposits	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	لاجل
Foreign Currency	5.3	9.9	11.7	14.3	15.0	بالعملات الاجنبية
Banks	420.2	549.3	554.3	594.2	620.6	البنوك
Certificates of Deposits	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	شهادات ايداع
Treasury Bills sold to Banks (repos)	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	أذون خزانة مباعه للبنوك (عقود إعادة الشراء)
Foreign Liabilities	<u>311.4</u>	<u>486.8</u>	<u>1230.9</u>	<u>1230.9</u>	<u>1295.3</u>	الالتزامات الخارجية
Other Liabilities	<u>550.1</u>	<u>846.9</u>	<u>985.9</u>	<u>1405.4</u>	<u>1494.1</u>	خصوم اخرى
Capital & Reserves	35.0	52.1	110.9	517.5	623.0	رأس المال والاحتياطي
Revaluation Account	222.8	143.0	164.6	214.4	259.8	إعادة تقييم الاصول الخارجية
SDR's	77.7	82.8	83.8	83.8	93.5	حقوق السحب الخاصة
Other Liabilities	214.6	569.0	626.6	589.8	517.8	خصوم متنوعة

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية Consolidated Balance Sheet of Commercial & Islamic Banks

(بمليارات الريالات In Billions of Rials)

Items	2016	2017	2018	2019	البنود
<u>Assets</u>	<u>2961.7</u>	<u>3183.1</u>	<u>4034.2</u>	<u>4408.9</u>	الاصول
<u>Foreign Assets</u>	<u>581.7</u>	<u>532.0</u>	<u>822.6</u>	<u>909.8</u>	الاصول الخارجية
Foreign Currency	83.5	44.6	66.8	97.4	نقد اجنبي
Banks Abroad	256.6	254.0	414.3	470.9	بنوك في الخارج
Non-residents	0.0	0.0	0.0	0.0	غير مقيمين
Foreign Investment	241.5	233.4	341.5	341.5	استثمارات اجنبية
<u>Reserves</u>	<u>440.4</u>	<u>571.8</u>	<u>713.6</u>	<u>774.5</u>	الاحتياطي
Local Currency	27.2	63.4	71.8	133.3	نقد محلي
Deposits with CBY	413.2	508.4	641.8	641.3	ارصدة لدى البنك المركزي
<u>Loans & Advances</u>	<u>1725.7</u>	<u>1817.4</u>	<u>2157.8</u>	<u>2319.4</u>	القروض والسلفيات
Government	1301.9	1387.4	1554.8	1720.8	الحكومة
Public Enterprises	19.5	13.7	19.8	20.4	المؤسسات العامة
Private Sector	404.3	416.3	583.2	578.2	القطاع الخاص
Certificate of Deposits	0.0	0.0	1.0	1.0	شهادات ايداع
Treasury bills purchased from CBY	0.0	0.0	0.0	0.0	اذون خزانة مشتراة من البنك المركزي (ريبو)
<u>Other Assets</u>	<u>213.9</u>	<u>262.0</u>	<u>339.2</u>	<u>404.2</u>	اصول اخرى

الميزانية الموحدة للبنوك التجارية والإسلامية Consolidated Balance Sheet of Commercial & Islamic Banks

(بمليارات الريالات (In Billions of Rials

Items	2016	2017	2018	2019	البنود
<u>Liabilities</u>	<u>2961.7</u>	<u>3183.1</u>	<u>4034.2</u>	<u>4408.9</u>	الخصوم
<u>Deposits</u>	<u>2271.4</u>	<u>2374.4</u>	<u>3027.3</u>	<u>3249.3</u>	الودائع
Government	19.3	28.9	23.0	32.8	الحكومة
Demand	408.3	448.2	584.2	653.9	تحت الطلب
Time	732.5	751.0	774.0	815.7	لأجل
Saving	215.9	221.1	242.0	260.9	الادخار
Foreign Currency	845.5	880.3	1358.0	1436.1	بالعملات الاجنبية
Earmarked	49.9	44.8	46.2	49.9	مخصصة
<u>Foreign Liabilities</u>	<u>29.3</u>	<u>27.0</u>	<u>62.7</u>	<u>36.6</u>	الالتزامات الخارجية
Banks Abroad	27.4	25.3	59.8	33.6	بنوك بالخارج
Non-residents	1.9	1.7	2.9	3.0	غير مقيمين
Borrowing from banks	0.0	0.0	0.0	0.0	سلفيات من بنوك خارجية
<u>Other Liabilities</u>	<u>661.0</u>	<u>781.7</u>	<u>944.1</u>	<u>1123.0</u>	خصوم أخرى
Loans from CBY	3.9	4.3	5.6	13.5	سلفيات من البنك المركزي
Capital & Reserves	239.9	267.8	291.1	333.7	رأس المال والاحتياطي
Other Liabilities	417.1	509.6	647.3	775.8	خصوم متنوعة

Government Finances المالية الحكومة

(In Billions of Rials (بمليارات الريالات

Items	2016	2017	2018	2019	2020	البنود
<u>Total revenues and grants</u>	<u>672</u>	<u>349</u>	<u>743</u>	<u>923</u>	<u>915</u>	<u>إجمالي الإيرادات العامة والمنح</u>
Oil revenues	114	193	342	459	331	الإيرادات النفطية
Non-oil revenues	557	156	377	416	576	الإيرادات غير النفطية
Tax revenues	340	156	223	338	416	الإيرادات الضريبية
Other revenues	217	0	154	78	160	الإيرادات غير الضريبية
<u>Grants</u>	<u>2</u>	<u>0</u>	<u>24</u>	<u>48</u>	<u>8</u>	<u>المنح</u>
<u>Total expenditures</u>	<u>1429</u>	<u>840</u>	<u>1652</u>	<u>1625</u>	<u>1647</u>	<u>إجمالي النفقات العامة</u>
<u>Current expenditures</u>	<u>1393</u>	<u>831</u>	<u>1556</u>	<u>1535</u>	<u>1547</u>	<u>النفقات الجارية منها:</u>
Wages and salaries	736	556	821	855	710	الأجور والمرتبات
Goods and services	33	45	220	168	212	مشتريات السلع والخدمات
Interest payments	476	23	8	29	283	مدفوعات الفوائد
Subsidies and transfers	68	125	389	444	304	الإعانات والمنافع الإجتماعية
Other expenditures	80	82	117	39	38	مصروفات أخرى
<u>Capital expenditures</u>	<u>36</u>	<u>8</u>	<u>96</u>	<u>90</u>	<u>100</u>	<u>النفقات الرأسمالية</u>
<u>Overall balance</u>	<u>-756</u>	<u>-491</u>	<u>-909</u>	<u>-702</u>	<u>-732</u>	<u>الميزان الكلي (على أساس نقدي)</u>

المصدر/ مباحثات السلطات اليمنية وخبراء صندوق النقد الدولي، يونيو 2021.

Balance of Payments ميزان المدفوعات

(In millions of U.S. dollars (بملايين الدولارات))

Items	2016	2017	2018	2019	2020	البندود
Current account	-887.6	-370.0	-482.1	-811.7	-644.3	الحساب الجاري
Exports of goods and services	1,046.8	1,006.4	1,308.5	1,561.8	1,178.2	صادرات السلع والخدمات
Oil	248.0	599.3	914.5	1,101.0	710.5	الصادرات النفطية
Other exports	798.8	407.1	394.0	460.8	467.7	الصادرات غير النفطية
Imports of goods and services	7,369.3	7,826.0	8,844.0	10,255.6	8,403.5	واردات السلع والخدمات
Of which: Oil	1,705.9	1,979.4	2,589.0	2,700.0	2,070.0	واردات المشتقات النفطية
Of which: Food	2,314.5	2,424.9	2,139.9	2,901.5	3,114.1	واردات السلع الأساسية
Other Imports	3,348.9	3,421.7	4,115.1	4,654.1	3,219.4	واردات أخرى
Balance of goods and services	-6,322.5	-6,819.6	-7,535.5	-8,693.8	-7,225.3	ميزان السلع والخدمات
Balance on oil trade	-1,457.9	-1,380.1	-1,674.5	-1,599.0	-1,359.5	ميزان تجارة النفط
Balance of incomes and transfers	5,434.9	6,449.6	7,053.4	7,882.1	6,581.0	ميزان الدخل والتحويلات
Balance of incomes	-64.1	-40.4	-16.6	-17.9	-19.0	ميزان الدخل
Of which: Transfers	5,499.0	6,490.0	7,070.0	7,900.0	6,600.0	ميزان التحويلات
Remittances	2,867.0	3,390.0	3,900.0	4,250.0	3,500.0	تحويلات العاملين
Donor financing	2,632.0	3,100.0	3,170.0	3,650.0	3,100.0	سحوبات على هبات المانحين

المصدر/ السلطات اليمنية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي، يونيو 2021.

Balance of Payments ميزان المدفوعات

(In millions of U.S. dollars (بملايين الدولارات))

Items	2016	2017	2018	2019	2020	البندود
Capital & Financial Account Net	-112.2	-123.3	1,908.1	-740.0	6.8	صافي الحساب الرأسمالي والمالي
Capital inflows net 1/	0.0	0.0	0.0	0.0	19.6	صافي تدفقات رأس المال 1/
Financial inflows net	-112.2	-123.3	1,908.1	-740.0	-12.8	صافي التدفقات المالية
Errors and omissions	454.4	334.7	233.8	661.7	172.4	السهو والخطأ
Overall balance	-545.4	-158.6	1,659.8	-890.0	-465.1	الميزان الكلي
Change in gross international reserves	545.4	158.5	-1,659.9	890.0	465.1	التغير في إجمالي الإحتياطيات الدولية
Memorandum items						بنود للتذكرة
Gross international reserves	790.7	632.1	2,292.0	1,402.0	936.9	إجمالي الإحتياطيات الدولية
in months of imports	1.3	1.0	3.1	1.6	1.3	تغطية الواردات (شهور)
Export oil price (US\$/barrel)	42.8	52.8	68.3	61.4	41.3	سعر النفط المصدر (دولار أمريكي/برميل)
Minimum food imports needed	3,319.9	3,494.0	3,418.0	3,638.7	3,920.3	الحد الأدنى من الواردات الغذائية المطلوبة
Exchange rate (YER per US\$, average)	287.4	374.3	493.0	558.6	741.0	سعر الصرف (المتوسط)
Exchange rate (YER per US\$, eop)	313.0	460.0	526.0	591.2	669.0	سعر الصرف (نهاية الفترة)

المصدر/ السلطات اليمنية؛ وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي، يونيو 2021.

1/ توقعات إعفاءات الدين بعد شهر أكتوبر 2021، لحين توفر مصادر من (CCRT).

تنويه:

- حسب المادة (45) من قانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000 تعتبر جميع المعلومات والبيانات الفردية التي تقدم للبنك المركزي معلومات سرية على نحو صارم وتستخدم فقط للأغراض الإحصائية، ولا تنشر أية معلومات تكشف عن الأحوال المالية لأي بنك أو مؤسسة مالية.
- تعتبر البيانات الواردة في التقرير التي تردنا من مصادرها كالوزارات والأجهزة الحكومية بيانات أولية قابلة للتغيير في حال تم تعديلها من مصدرها.
- في حال تعذر الحصول على البيانات الإحصائية من الوزارات والأجهزة الحكومية نضطر الى الأخذ بتوقعات صندوق النقد الدولي.
- يصدر هذا التقرير عن الإدارة العامة للبحوث والإحصاء في البنك المركزي اليمني - المركز الرئيسي عدن - الجمهورية اليمنية.

هاتف +967-2-256518

البريد الإلكتروني: RSD@CBY-YE.COM



البنك المركزي اليمني



الإدارة العامة للبحوث والإحصاء

www.cby-ye.com